

موقف مصر من انقلابات سوريا

(١٩٤٩ - ١٩٥٢)

من واقع أوراق الخارجية المصرية

د. محمد اللطيف محمد الصبّاح

مقدمة:

تعرضت سوريا لثلاثة انقلابات عسكرية متتالية في أقل من تسعة أشهر من عام ١٩٤٩، جاءت هذه الانقلابات عقب نكبة ١٩٤٨ وهي فترة حاسمة في تاريخ الأمة العربية، واستُكملت بانقلاب رابع في أواخر عام ١٩٥١، ومما لا شك فيه أن هذا العدد من الانقلابات كبير جداً، يفقد أي بلد توازنه السياسي والاقتصادي والعسكري، ولم تقف الانقلابات السورية عند هذا الحد وإنما امتدت إلى أواخر الستينيات، لكننا نكتفي بفترة ما قبل حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لأن الفترة التالية شهدت اهتماماً مصرياً واضحاً بسوريا انتهت بالوحدة بينهما في إطار التصدي لحلف بغداد وتطويق إسرائيل، وقد تعرض للفترة الأخيرة كثير من الباحثين بالدراسة.

ونتعرض في هذه الدراسة للموقف المصري في أواخر عصر الملكية من هذه الانقلابات لنكشف النقاب عن مدي الوعي القومي لدي الحكومة المصرية، وهل كان هناك نية لدى القيادة السياسية المصرية لوضع إسرائيل بين فكي الكماشة؟ أم هل كان هناك وعي مصري بأهمية سوريا بوصفها عمقاً استراتيجياً لمصر؟

ونطرح هنا فرضية أن يكون وراء هذا الكم من الانقلابات يد أجنبية تشغل هذا البلد بما له من ثقل والأمة العربية عن إسرائيل الناشئة، ولندع الدراسة تثبت أو تنفي تلك الفرضية، ويدعونا لطرح هذه الفرضية ما ورد في مذكرات السياسي السوري المعاصر للأحداث والمشارك فيها معروف الدواليبي^(١) من أن المحفل الماسوني لم يترك أحداً من رجال السياسة وطلاب البعثات آنذاك إلا وألقى في روعه أن الانضمام للماسونية يسهل مهامه ويؤمن طريقه السياسي والعلمي في الداخل والخارج.^(٢)

واعتمدت الدراسة بشكل أساسي على أوراق الخارجية المصرية، إضافة إلى وثائق الخارجية الأمريكية والصحف المصرية المعاصرة للأحداث، وجاءت الدراسة في تمهيد وأربعة محاور وخاتمة، واضطرت في كثير من الأحيان إلى إلقاء الضوء على أحداث سوريا الداخلية، وموقف القوى الدولية من الانقلابات، لتكتمل الصورة.

التمهيد

خلعت سوريا ربة الاستعمار الفرنسي عام ١٩٤٣ منتهزة أحداث الحرب العالمية الثانية وكان شكري القوتلي أول رئيس للجمهورية السورية، وأعيد انتخابه في عام ١٩٤٨، وارتبط مع مصر بعلاقات طبيعية باعتبارها الشقيقة الكبرى، فعلى سبيل المثال طلبت سوريا من مصر

رعاية مصالح السوريين في الحجاز وأنقرة وبمباي والصين. نظراً لعدم وجود ممثلين لها بتلك البلدان، ورحبت مصر بطلب سوريا.^(٣) ولجأ السوريون في المناطق التي لا يوجد لهم تمثيل قنصلي بها إلى القنصلية المصرية، فلجأ محمد بديع طليمات السوري في مدينة سكوبيه عاصمة جمهورية مقدونيا اليوجسلافية إلى المفوضية المصرية طالباً حماية ممتلكاته أثناء غيابه فوافقت القنصلية.^(٤)

ومع تأجج القضية المصرية أعلن القوتلي تأييد بلاده لحق مصر في الاستقلال التام وجلاء القوات البريطانية عن كامل أراضيها، وأعلنت أحزاب سوريا وطلابها وجماعة الإخوان المسلمين بها في بيانات لهم عن تأييدهم لمصر ضد الإنجليز.^(٥)

أما المشكلة الكبرى التي علقّت بسوريا في علاقاتها العربية فتمثلت في مشروع "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب"، وترجع فكرة الوحدة في تاريخ العرب المعاصر إلى سقوط الخلافة العثمانية ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك، فطمعت العروش العربية في الخلافة، وبدأت في التمهيد لها بمشروعات وحدة إقليمية، اختلفت الحكومات والشعوب حول أنماط هذه المشروعات وكيفية تحقيقها، وكانت سوريا في أعقاب استقلالها مطمعا للأسرة الهاشمية؛ فحاول الملك فيصل في العراق ضم سوريا ليشكل هلالاً خصباً، أما أخيه عبد الله في الأردن فأراد ضم سوريا إلى عرشه باسم "سوريا الكبرى".^(٦) وتوجس الاتحاد السوفيتي خيفة أيضاً من مثل هذه المشروعات ورأها صناعة بريطانية لتفتيت الصف العربي في مواجهة الإمبريالية والصهيونية.^(٧) وهو وإن كان تفسيراً تأميراً لا يخلو من مصلحة، لكنه لا يبتعد كثيراً عن الواقع، ويتفق مع ما آلت إليه الأمور.

وكان الملك عبد الله بن الحسين قد أرسل إلى شكري القوتلي يطلب رأيه في موضوع "سوريا الكبرى"، بعد أن بين له أهمية الاتحاد في مواجهة الصهيونية، وأن الوضع الحالي لا يترك سوى كيانات ضعيفة لا تقوى على مواجهة الأخطار، وأن الاتحاد واجب وطني لمصلحة الأمة العربية.^(٨) عرض القوتلي المشروع على البرلمان فاتخذ قراراً جماعياً برفضه، حتى أن النائب منير العجلاني المعروف بتأييده لمشروع سوريا الكبرى قال "إننا نعتقد أن شرق الأردن (منظمة) موبوءة يجب أن نقيم من حولها الحجر الصحي حتى نسلم من وباء الاستعمار والصهيونية"^(٩) ورؤية الملك عبد الله لمميزات الوحدة لها وجاقتها إذا خلت من الأطماع الشخصية، فهل يقبل أن يكون الاتحاد تحت قيادة حرة ديمقراطية يختارها الشعبان!؟

كان مشروع الهلال الخصيب (العراق - سوريا) هو الأكثر ملائمة للتحقيق، فرصدت الخارجية الأمريكية الأمر قائلة "فمنذ عام ١٩٤٩ غدت مسألة الوحدة هي القضية العظمى التي شغلت شعوب الشرق الأدنى وحكوماته من حيث الرغبة في الاتحاد ونمطه وعلاقته بالدول الأخرى. وقد تأثر المشروع بعدة أمور منها رغبة الشعبين العراقي والسوري وحكومتيهما في

الاتحاد، وأثر العملية على السلام في الشرق الأدنى، والمصالح البريطانية في العراق واستمرارية المصالح الفرنسية في سوريا، وحميمية العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية، وموقف كل من مصر والسعودية من هذه الوحدة؛ فمصر التي ترغب في استعادة زعامتها للعالم العربي عارضت مشروعات الوحدة السورية وتبنت اقتراحاً بديلاً بضمان الأمن بين كل الدول العربية وتقوية جامعة الدول العربية، أيدتها في ذلك السعودية المنافس التقليدي للأسرة الهاشمية. وعارضت إسرائيل أي من مشروعات الوحدة العربية، معتقدة أن مثل هذه المشروعات موجهة ضدها بالدرجة الأولى، وتؤثر على الأوضاع في فلسطين.^(١٠)

أما أهم ملامح الموقف الدولي من مشروع الهلال الخصيب، فإن بريطانيا ساندته ودفعته بقوة لتوسيع سلطة الحكم الهاشمي العراقي الحليف التقليدي لها، في حين عارضته فرنسا حفاظاً على الحالة الراهنة في الشرق الأدنى، إذ كان لديها هاجس الخوف من تمديد النفوذ البريطاني إلى سوريا، التي تعتبرها فرنسا منطقة نفوذ لها. أما موقف الولايات المتحدة من المشروع فقد أتى في منطقة محايدة بين الموقفين البريطاني والفرنسي، ففضلت عدم التدخل الأجنبي ولم تساند مثل هذه المشروعات.^(١١)

هكذا ارتبطت مصر مع سوريا بعلاقات طيبة قبيل الانقلابات، ولم يعكر صفو علاقتهما سوى هاجس الوحدة السورية مع أي من الأردن أو العراق، وهو المشروع الذي مثَّلَ أطماعاً شخصية للأسرة الهاشمية وتسبب في فرقة بين البلدان العربية حكومات وشعوب، فضمت جبهة المعارضة مصر والسعودية ولبنان، وعلى الصعيد العالمي وقفت فرنسا وإسرائيل والولايات المتحدة ضد المشروع مع اختلاف الأسباب، بينما ساندت بريطانيا المشروع.

الانقلاب الأول

في ٣٠ مارس ١٩٤٩ استيقظ أهالي دمشق والمدن السورية الكبرى على مشهد المصفحات العسكرية تعج بها الشوارع، وقد احتلت المصالح الحكومية وتعطلت المواصلات، ثم تبين للجميع أن انقلاباً يتزعمه حسني الزعيم^(١٢) قائد الجيش قد سيطر على مقاليد الحكم، وما لبث أن اعتقل الرئيس القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم وعدداً من الوزراء،^(١٣) لكن دون إراقة دماء. وأصدر الزعيم قراراً بحل البرلمان السوري، وأعلن عن عزمه تشكيل لجنة لوضع دستور جديد وإجراء انتخابات مبكرة.^(١٤)

واستدعى الزعيم رجال المعارضة وعلى رأسهم رشدي الكخيا زعيم حزب الشعب وأكرم الحوراني زعيم كتلة الوطنيين، وطلب منهم استلام الحكم فوراً فطلبوا مهلة لدراسة الأمر، ولما لمس أعضاء حزب الشعب تأييد الشعب في مظاهراته للانقلاب توجهوا إلى الزعيم وأبدوا موافقتهم

لاستلام الحكم، فطلب منهم أن يكون وزيراً للدفاع، فطلبوا مهلة للتفكير مرة أخرى، فلما تبين لهم التأييد الشعبي عادوا فطلب منهم الزعيم أن يكون رئيساً للوزراء فرفضت المعارضة.^(١٥) وقد أُلقت أحداث سوريا بظلال من الشك والريبة لدى العواصم العربية، لكن المفوضية السورية في القاهرة عقدت مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه أن ما حدث في سوريا حركة داخلية حتمتها مصلحة البلاد، ولا دخل ليد أجنبية فيها، وأن سياسة سوريا تجاه شقيقاتها العرب وبخاصة مصر لن تتغير، ووزعت صوراً من بيان الزعيم حدد فيه سياسته.^(١٦) ولكن هل كانت هناك يد أجنبية وراء الانقلاب؟ أكد الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي أن المخابرات المركزية الأمريكية CIA قد أجرت محادثات مع حسني الزعيم في عام ١٩٤٨ لبحث إمكانية دعم دكتاتورية عسكرية في سوريا، وبعدها بعدة أشهر كان الانقلاب الذي ارتقى بالزعيم إلى سدة الحكم هناك، ووافق الزعيم على امتياز خط أنابيب أرامكو (التبلاين) تحقيقاً لرغبة الولايات المتحدة، وفي طريق محادثات السلام مع إسرائيل عرض توطين ربع مليون لاجئ فلسطيني في سوريا، لكن إسرائيل لم تتابع الأمر بسرعة كافية، فأطاح انقلاب آخر بالزعيم بعد عدة أشهر.^(١٧)

وأكد معروف الدواليبي أحد المسؤولين في حكومة القوتلي وجود علاقة للمخابرات المركزية الأمريكية في انقلاب الزعيم محتجاً بأن المخابرات المذكورة استقادت من حلق السوريين على حكاهم في أعقاب هزيمة ١٩٤٨ على يد إسرائيل، ولاسيما أن اللجنة الاقتصادية في البرلمان التي كان يرأسها الدواليبي نفسه رفضت اتفاقية التبلاين لنقل البترول السعودي إلى شواطئ المتوسط عبر الأراضي السورية احتجاجاً على قيام إسرائيل، وعزز رأيه بأن الاتفاقية المذكورة تم التوقيع عليها في اليوم السادس للانقلاب مباشرة، كما تنازلت حكومة الانقلاب في الفترة ذاتها عن نهر الدان لإسرائيل، وهو النهر الذي يغزي نهر الأردن، بما يؤكد وجود علاقة بين قادة الانقلاب والولايات المتحدة، وأن الانقلاب كان مخططاً لدعم إسرائيل.^(١٨)

أما وثائق الخارجية الأمريكية فلم تشر - بالطبع - إلى أي تحالف مع زعماء الانقلاب، وجاءت أول إشارة إلى الانقلاب بناء على طلب الاعتراف المقدم من حكومة الزعيم إلى الحكومة الأمريكية، ورحبت الخارجية بإعلان الزعيم احترام التزامات سوريا الدولية، وتعهدته بإجراء مفاوضات هدنة مع إسرائيل، وتشاورت الخارجية مع كل من بريطانيا وفرنسا لتعترف بالحكومة السورية الجديدة.^(١٩)

ومما تجدر الإشارة إليه أن توجس مصر لم يكن نابعاً من وجود يد أجنبية في الانقلاب، وإنما دافعه الأساسي موقف الحكومة الجديدة من مشروع سوريا الكبرى والهلال الخصيب؛ وهو ما صرح به وزير الخارجية المصري في نيويورك بقوله "إن مشروع سوريا الكبرى أُعد ليكون

معول هدم للوحدة العربية وقد عارضت مصر مشروعى سوريا الكبرى والهلال الخصيب لأنها ترى فيهما مآرب استعمارية^(٢٠)

لم تخض الصحافة المصرية في مشروعية الانقلاب السوري، واعتبرته حادثاً داخلياً، وتمنت ألا يكون لأي دولة عربية أو أجنبية دخل في الانقلاب، وتمنت أن تستقر الأوضاع في أسرع وقت، وأن يعود الجيش إلى ثكناته، وأن يجري الزعيم انتخابات دستورية، وأعربت عن قلقها إزاء مصير السيد شكري القوتلي ورئيس وزرائه خالد العظم، داعية إلى إطلاق سراحهما وصيانة كرامة الرجال أصحاب الماضي وحريتهم.^(٢١)

حاول حسني الزعيم أن يوجه رسالة إلى مصر بطريق غير مباشر، فبعث برسالة خاصة إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، لزيارة سوريا بعد الانقلاب، وتحدث معه في أسباب الانقلاب، وتعهد له بالحفاظ على النظام الجمهوري وحسن معاملة شكري القوتلي، كما طلب منه التوسط لدى مصر للاعتراف بالنظام الجديد في سوريا.^(٢٢)

وقد أدرك حسني الزعيم منذ البداية أهمية اعتراف مصر بالوضع الجديد في سوريا، وعلق آمالاً كبيرة عليها، فطلب من وزير مصر المفوض في دمشق الاتصال بحكومته في هذا الشأن، مؤكداً أن اعتراف مصر سيؤدي إلى اعتراف الدول العربية والأجنبية به، واستشهد في ذلك بإشارة وزير خارجية فرنسا أن بلاده علقت اعترافها بالحكومة السورية الجديدة على اعتراف مصر، وأضاف الزعيم أنه لن يعقد معاهدة أو تحالف إلا بعد عرض نصوصه على مصر والسعودية وجامعة الدول العربية، وقال إنه يعلم حرص مصر على السيد شكري القوتلي، ومن ثم فإنه يسهر على راحته وسلامته، ومعاملته بما يليق بماضيه في الجهاد، وسيتك أمره للمجلس النيابي الجديد.^(٢٣)

ويرجع قلق مصر إلى ما هو معروف عن حسني الزعيم من مناداته في ظل الاحتلال بالاتحاد مع العراق تحت عرش الملك فيصل، لكنه قال: " ناديت بالوحدة عندما كانت سوريا تحت الاحتلال، أما وقد استقلت فلا سبيل للعودة إلى الوراثة".^(٢٤) ومصر وإن تزيثت لكنها لم تخف قلقها رسمياً، فأرسل الملك فاروق مندوبين إلى سوريا لتقصي الحقائق والاطلاع على حقيقة الانقلاب والاطمئنان على صحة شكري القوتلي، فأكدوا أن الحدث داخلي وأن القوتلي يقيم بصفة مؤقتة في مستشفى خارج دمشق ويعامل معاملة حسنة،^(٢٥) ثم استفسرت الخارجية المصرية عن طريق مفوضيتها في دمشق عن حقيقة موقف الحكومة الجديدة من مشروعى "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب"، فاجتمع القائم بالأعمال المصري مع حسني الزعيم في حضور المفوض السعودي في دمشق. أقسم الزعيم غير مرة بشرفه العسكري وبمقدساته أنه لا يسمح بأي من هذه المشروعات وأنه هو وجنوده يموتون دون استقلال سوريا ونظامها الجمهوري، وقال "إن الشعب السوري يمقت أي تفكير من هذا النوع، ويعتبر الملك عبد الله موظفاً إنجليزياً، ولا يصح أن تتضمن

سوريا إلى مائتي ألف نسمة هم تابعين أصلاً لسوريا، وإذا كان ثمة تفكير في هذا المشروع فليضم شعب شرق الأردن دون مليكه أو تاجه لسوريا، فلا يعقل أن يتقهقر الانقلاب بسوريا إلى الوراء ... وأطمئن مصر أنني لن أقدم على معاهدة أو محالفة عسكرية أو غير عسكرية إلا بعد عرض نصوصها على مصر أولاً ثم المملكة العربية السعودية والجامعة العربية، ولن أنفرد بأية قضية سياسية أو قومية"^(٢٦)

وبعد استطلاع رأي الزعيم استطلع الوزير المفوض المصري آراء كبار الساسة السوريين؛ فقال فارس الخوري: إن الانقلاب أصبح أمراً واقعاً لا سبيل لمقاومته الآن، وتقتضي الحكمة إنهاء الحكم العسكري وإعادة الحياة النيابية، وأكد أنه لن يشترك في حكم جاء على أثر حركة غير شرعية، فالانقلابات أياً كانت مبرراتها لا يسوغ لمثله قبولها، وأنه لا يرى مانعاً من تقديم النصح. أما الأمير عادل أرسلان فيشك في دوام الأمر للزعيم، لأنه لا يستند إلا لقوة الجيش، ووصف الزعيم بالتسرع والجهل، وأن التعاون معه لا يأتي إلا من باب الخوف من بطشه. وفي مقابلة مع محسن البرازي^(٢٧) اعترف بأخطاء العهد السابق، لكنه يأسف لما آلت إليه الأمور، ووصف الزعيم بالغلظة والتفاهة وسوء الخلق، والنزوع إلى الاستبداد وشعوره بمركب النقص إزاء الساسة المثقفين، ومع ذلك طلب من مصر والسعودية أن تبتدياً عطفاً على الزعيم حتى لا يرتمي في أحضان الهاشميين، وعليهما أن يترثيا في الاعتراف به، وقد يكون من الخير إيجاد نص للاعتراف به يُعلق على الاحتفاظ بسوريا جمهورية مستقلة.^(٢٨)

لم تكتف مصر باستطلاع آراء الساسة السوريين، وإنما أرسلت وزارة الخارجية إلى بعثاتها الدبلوماسية في البلدان العربية، لموافاتها بما يتوفر لديها من معلومات عن انقلاب سوريا، وعلاقته بمشروعات الوحدة، لتتمكن من تكوين فكرة صحيحة تستطيع الوزارة على أساسها تكييف صياغة سياستها، فيما يتعلق بمستقبل السياسة المصرية العامة في الشرق الأوسط.^(٢٩) وجاء الرد من مختلف العواصم بأن الدلائل تشير إلى أنه انقلاب داخلي، وهذا لا يمنع أن بريطانيا تحاول الاستفادة من الموقف الحالي بالترويج لمشروع "سوريا الكبرى" و"الهلال الخصيب" عن طريق الملك عبد الله في الأردن ونوري السعيد في العراق.^(٣٠) وبالفعل سافر نوري السعيد في زيارة لسوريا عارضاً مساعدة العراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً إذا ما تعرضت لأية مخاطر، ومما لا شك فيه أن الزيارة تفتح الباب للخوض في مشروع "الهلال الخصيب".^(٣١)

حرصت مصر حرصاً شديداً على ألا يصاب شكري القوتلي بأي أذى، فقام وزير مصر المفوض في دمشق بزيارة الزعيم أكثر من مرة، ولفت نظره إلى ضرورة معاملة القوتلي بما يليق وماضيه، واقترح عليه أن يُنقل من معتقله إلى منزل يقيم فيه مع أسرته، وكاد الزعيم أن يستجيب للاقتراح لولا تدخل أحد الحضور قائلاً إن ذلك يتطلب حراسة خاصة، ولا يوجد منزل تتوفر فيه الشروط، ووعده الزعيم بحث الأمر بجديّة. ورجح وزير مصر المفوض أن الزعيم يحتفظ بورقة

مصير القوتلي كأحد الأوراق المهمة في التفاوض مع مصر والسعودية.^(٣٢) وظلت مصر تبذل جهودها إلى أن تمكنت من الإفراج عن القوتلي والسماح له بمغادرة البلاد واحتضنته.^(٣٣) وفي ٢١ إبريل قرر حسني الزعيم القيام بزيارة مفاجئة لمصر، التقى خلالها مع الملك فاروق في المزارع الملكية بإنشاص، وطمأنه بأنه ضد مشروعات الوحدة، واختار الزعيم محسن البرازي مفوضاً له في القاهرة، وتفاعلت الصحافة السورية بدخول علاقات البلدين طوراً جديداً.^(٣٤) وبالفعل حققت الزيارة الهدف منها فقرر مجلس الوزراء المصري الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، وتوجه القائم بأعمال المفوض المصري في دمشق إلى مقر مجلس الوزراء السوري وسلم الزعيم الاعتراف المصري الرسمي، وأعلن الخبر في الإذاعة المصرية، ثم تتابعت الدول العربية والأجنبية الاعتراف بها.^(٣٥) وأعلن الزعيم عبر إذاعة دمشق في ٢٩ إبريل أنه لا يرضى بسوريا الكبرى ولا بالهلال الخصيب،^(٣٦)

وقد جاءت زيارة الزعيم لمصر في وقت رفض فيه مقابلة الملك عبد الله والأمير عبد الإله على الحدود، واعتبرها ساسة مصر نصراً لسياستهم في الشرق لأنها أبعدت شبح المشروعات الاتحادية عن المنطقة،^(٣٧) وعندما تكشف الموقف السوري تماماً امتدحت الصحف المصرية حكومة الزعيم، موضحة أيادي سوريا البيضاء في القضية الفلسطينية، وتكريم الزعيم لرجال الجيش السوري الذين شاركوا في حرب فلسطين، في مقابل سوء معاملة الحكومة السابقة لهؤلاء الرجال.^(٣٨)

كان الزعيم يطمع في أكثر من اعتراف مصر به، ففور عودته من زيارة مصر استدعى وزير مصر المفوض في دمشق وطلب منه أن يسأل حكومته عن المساعدات التي يمكن أن تقدمها لسوريا إذا تعرضت لهجوم من جانب الملك عبد الله أو الأمير عبد الإله بعد الضربة القاضية التي أصابتهما إثر زيارته لمصر، فرد عليه الوزير بأن هذا الأمر بعيد الاحتمال، ثم أبدى الزعيم مخاوفه من الدروز الذين يسهل إغراؤهم بالمال من جانب الملك عبد الله، رغم ما تبذله الحكومة السورية من معونة لهم وما قدمته من مشروعات عمرانية واقتصادية تهيب لهم رغد العيش، وأنه لم يفتح مصر في ذلك إلا احتياطاً للطوارئ، وأنه يرى خير ما تقدمه مصر لسوريا ثلاثة أسراب من الطائرات وعدد من المصفحات.^(٣٩)

ومما لاشك فيه أن التقارب المصري السوري وتأكيد الزعيم بعدم قبوله لمشروعات الوحدة كان له أثره في تصاعد التوتر على جانبي الحدود السورية مع كل من الأردن والعراق؛ فصدرت تصريحات أردنية بأن ملكها مصمم على تنفيذ مشروع "سوريا الكبرى" حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة، كما قام نوري السعيد بمناورة سياسية لحشد قوات عراقية على الحدود السورية.^(٤٠) وقد حدد الزعيم حجم التحديات مع كل من البلدين بقوله "لن نقبل تحدٍ من أحد أياً كان شأنه، ومن المعلوم أن شرق الأردن هي جزء صغير من سوريا، فإن شاعت الرجوع فعلى الرحب

والسعة، وإن روابطنا مع الشعب العراقي المجاهد تميزها علائق ود وإخاء لا انفصام لها، ولن يستطيع إنسان أن يخلق جواً من التفرة وسوء الظن بين الشعبين الشقيقتين" ثم حشد قواته على الحدود الأردنية.^(٤١)

وقد تأثرت العلاقات المصرية مع كل من الأردن والعراق، الأمر الذي حدا بأحد أعضاء مجلس النواب أن يقدم استجواباً بهذا الخصوص لرئيس الوزراء، الذي أجاب بشيء من الدبلوماسية مؤكداً أن علاقة مصر بتلك الدول لم تتأثر سلبياً، فلم يكن في الأمر شيء أكثر من الاعتراف بالحكومة القائمة في سوريا (حكومة الزعيم) والعلاقة مع سوريا يسودها الود والتفاهم.^(٤٢) لكن العراق حمل الملك فاروق مسؤولية العدا بين سوريا وكل من العراق والأردن.^(٤٣)

ومثل هذه السياسة من جانب جميع الأطراف بما فيها مصر لا تخدم سوى الكيان الصهيوني. وعلى الرغم مما سبق ظلت مصر تلعب دورها الريادي في المنطقة، فلجأت إليها العراق والأردن لتهدئة الأوضاع على الحدود مع سوريا، إذ بعث رئيس وزراء الأردن إلى نظيره المصري يطب الوساطة مع الجانب السوري لتهدئة الأوضاع على الحدود، حتى تتفرغ الجيوش العربية لمهامها الحقيقية، فالأردن لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي مساس باستقلالها من جانب سوريا التي حشدت قواتها على الحدود.^(٤٤)

لعبت مصر دور الوسيط بين سوريا وجيرانها، فأرسلت توفيق دوس رئيس الاتحاد العربي للوساطة بين سوريا والعراق، صرح ساسة العراق في البداية أنهم سيعترفون بالنظام الجديد في سوريا عندما تستقر له الأمور تماماً، فرد توفيق دوس بأنه ليس من مصلحة البلاد العربية أن تعترف البلاد الأجنبية بحكومة عربية وتحجم عن ذلك إحدى الدول العربية، وفي النهاية تمكن من الحصول على اعتراف ضمني من وزير الخارجية العراقي بشكل غير معطن، ونقل هذا الاعتراف للجانب السوري ليتخذ خطوة إيجابية من جانبه.^(٤٥)

وبعد أن استقرت الأمور في سوريا قرر مجلس الوزراء إلغاء الأحكام العسكرية (العرفية) في ١٨ مايو ١٩٤٩، لكنه أقر مرسوماً بفرض الإقامة الجبرية على الأشخاص الذين يخلون بالأمن. وصدرت الحكومة في ٢٩ مايو مرسوماً بحل جميع الأحزاب،^(٤٦) متهمه إياها باتخاذ الحكم النيابي أداة للاضطراب وإقامة العراقيل أمام حكومة الانقلاب التي تستهدف التقدم والإصلاح.^(٤٧) وقد أقلققت هذه الإجراءات الشعب السوري، لكن الحكومة تداركت الأمر وحاولت إبداء نيتها في الإصلاح، فسارعت بإصدار المراسيم تمهيداً لإعادة الحياة الدستورية، وأولها اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع السري العام، وأن يخول مجلس الوزراء رئيس الجمهورية وضع دستور جديد، تتم الموافقة عليه بطريق الاستفتاء المباشر من الشعب أو من مجلس النواب، في خلال أربعة أشهر من انتخاب الرئيس، على أن تتم انتخابات رئيس الجمهورية في ٢٥ يونيو ١٩٤٩.^(٤٨)

لم يتقدم أحد لرئاسة الجمهورية في مواجهة الزعيم فتم استفتاء الشعب عليه، لكن يبدو أن هذه السياسة لم ترق الكثيرين من الشعب السوري، فيقول رئيس وفد مصر لدى لجنة التوفيق الدولية بشأن مشكلة فلسطين: "حدثني بعض السوريين عن الحالة في سوريا بعد انقلاب الزعيم، فقالوا إن زعيم الانقلاب ليست له سياسة مرسومة، والثابت في أذهان السوريين أن حركته لم يكن ليكتب لها النجاح لولا تأثير مصر والمملكة العربية السعودية، وأن الشعب السوري يلقي باللائمة على البلدين، الأمر الذي يعود بالضرر على العلاقات المصرية السورية" فبعثت الخارجية تستطلع الأمر.^(٤٩)

لم يستطع الزعيم استثمار الفرصة التي واثته، فلم ينجح في الحفاظ على تأييد الأحزاب، ولم يحاول كسب ود المستقلين من كبار الشخصيات مثل فارس الخوري، كما سرح عدداً كبيراً من الجيش ومن الموظفين لأسباب مالية وشخصية، واستقطع نحو ١٠% من رواتب الموظفين، كما فرض الزعيم إجراءات استثنائية أدت إلى تقييد حرية الأفراد والصحافة واعتقل كل من اشتبه فيه، وكان أفراد حاشيته تتقصصهم النزاهة، وفضلاً عن أن الزعيم كان متعجلاً في إجراء الإصلاحات تتقصصه الخبرة، فكان ينقض ما أقره. لم يعمل الزعيم على كسب ود الطوائف؛ فألغى في مشروع الدستور النصوص التي تحافظ على حقوق الأقليات.^(٥٠)

اتبع الزعيم سياسة مالية أثقلت كاهل المواطن السوري، فندد منذ البداية بسياسة الحكومات السابقة التي تركت له خزانة شبه خاوية، في وقت كان الجيش السوري في حاجة إلى تحديث على كافة المسارات، فأعلن الزعيم اعتزازه تحديث الجيش وتقويته وتدريب البعثات العسكرية في الخارج، الأمر الذي تطلب مبالغ لا قبل لحكومته بها، فطالب الأغنياء بالمساهمة في هذا الواجب الوطني، وفرض ضرائب تصاعديّة على الدخل، أثقلت كاهل التجار ورجال الأعمال والمواطن السوري البسيط.^(٥١)

استشعرت الخارجية المصرية قصر عمر حكومة الزعيم في سوريا، وخشيت من وقوع انقلاب جديد يعيد هاجس "الهلال الخصيب" فقدمت إلى جامعة الدول العربية في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ - أي عشية الانقلاب الثاني - طلباً باتخاذ قرار في مسألة الهلال الخصيب، واعتباره مسألة منتهية لا يصح للعراق أو سوريا التحدث فيها، مثلما أصدرت قراراً من قبل باعتبار "سوريا الكبرى" مسألة منهيّة. وكان الملك عبد العزيز آل سعود قد صرح بأن الحل الأمثل للعرب يتمثل في إقامة تحالف عسكري عربي وأن تكون قرارات الجامعة العربية ملزمة لجميع الأعضاء.^(٥٢)

لم يستمر حكم حسني الزعيم أكثر من خمسة أشهر وبضعة أيام، لم ينجح خلالها في رأب الصدع الذي أحدثه الانقلاب داخلياً وخارجياً، فأغضب الكثيرين وأثقل كاهل المواطن السوري بالضرائب وتخبط في إصلاحاته، وعلى صعيد العلاقات الخارجية أرضى مصر والسعودية على حساب جيرانه. أما بالنسبة لموقف مصر فقد التزمت الحيطة والحذر حتى أثبت قائد الانقلاب

أنه يبغض المشروعات الاتحادية، فاعترفت به وتقاربت معه، لكنها لم تأخذ بيده إلى بر الأمان اللهم إلا فيما يتعلق بمصير شكري القوتلي. وأهم ما ميز الانقلاب الأول أنه كان انقلاباً سلمياً، فلم ترق فيه دماء ولم تزهق فيه أرواح.

الانقلاب الثاني

لم يطل حكم حسني الزعيم أكثر من خمسة أشهر فتعرض لانقلاب عسكري، قاده ساعده الأيمن العميد سامي الحناوي،^(٥٣) الذي سرعان ما أعدم حسني الزعيم ورئيس وزرائه محسن البرازي، لكن لم يشهد الانقلاب مزيداً من الدماء.^(٥٤) وقد برر قادة الانقلاب الجديد سلوكهم بأن تصرفات حسني الزعيم اتسمت بالتطرف في معاقبة أعدائه، واستعان بمستنشارين فرنسيين، واستقدم فرقة أمن تركية لحمايته، وحاصر المفوضية العراقية لاعتقاده أنها تتجسس ضده، الأمر الذي أثار العراق ضده فأخذ يعمل سراً لإزالته وضم سوريا للعراق،^(٥٥)

وقد ذهب معروف الدواليبي إلى أن الحناوي كان مدفوعاً من العراق.^(٥٦) وأكدت الوثائق الأمريكية وصول رسالة سرية من بريطانيا في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩ تفيد تلقيها رسالة من الحكومة العراقية وحكومة سوريا الرسمية (حكومة الحناوي) تحمل خطة لإقامة اتحاد فيدرالي بين البلدين تحت ولاية الحاكم الهاشمي في العراق.^(٥٧) بما قد يشير إلى وجود أصابع عراقية وراء الانقلاب الثاني.

وأقلت المفوضية المصرية في جدة الضوء على رأي البعض بأن المدير الحقيقي للانقلاب هو العقيد بهيج كلاس مساعد رئيس أركان حرب الجيش.^(٥٨) واتفقت المفوضية المصرية بدمشق مع الرأي الأخير، ف جاء في تقريرها أن "زعيم الانقلاب معروف بضعف شخصيته يعجز عن التعبير عن أفكاره، قام بالانقلاب لخوفه أن يتم تسريحه من الجيش"^(٥٩)

حظي الانقلاب الجديد بتأييد أطراف عدة داخل سوريا، ولاسيما تلك التي عانت من سياسة الزعيم، فوصل الأمر إلى إعلان بعضها الاشتراك في الانقلاب، ومنها الأمير حسن الأطرش زعيم جبل الدروز وأكرم الحوراني زعيم الوطنيين ونبیه العظمه زعيم الحزب الوطني ورشدي الكخيا زعيم حزب الشعب.^(٦٠)

وقع الانقلاب الثاني في الساعات الأولى من يوم ١٤ أغسطس ١٩٤٩، كان الزعيم قلقاً يشعر أن شيئاً ما يدبر ضده في الخفاء، فكان يتوقع أن تلقى عليه قنبلة أو يرمى برصاصة، لكنه لم يخطر بباله أن يلقي حتفه بيد رفاقه الذين ناضلوا معه سنوات طوال، وشاركوه الانقلاب الأول، حيث قام سامي الحناوي يرافقه العقيدان بهيج كلاس وعلم الدين قواص إضافة إلى خمسة عشر ضابطاً باقتحام منزل حسني الزعيم ومحسن البرازي وألقوا القبض عليهما وأودعهما سجن المزة، ونفذ فيهما حكم الإعدام رمياً بالرصاص في الخامسة من صباح يوم الانقلاب، بعد محاكمة صورية لم تستغرق أكثر من دقائق معدودة، بعد توجيه تهمة الخيانة العظمى لهما، دون

السماح لهما أو لأحد بالدفاع عنهما. واستيقظت سوريا على عدة بلاغات رسمية متتالية أذاعها راديو دمشق في هذا الشأن.^(١١)

تعجبت كل الدوائر من سرعة تنفيذ حكم الإعدام بحق الرئيس السوري ورئيس وزرائه، وعللت إحدى الصحف المصرية الأمر بأن الحناوي قائد الانقلاب كان مجرد أداة تنفيذ لما خطه العقيد كلاس وأكرم الحوراني وعبد الله عطفة وزير الدفاع في حكومة الزعيم والذي استمر في منصبه، وكان المتفق عليه مع قادة الجيش تقديم مطالب خاصة بالجيش، لذا سارع قادة الانقلاب بالتخلص من الزعيم ورئيس وزرائه، بعد محاكمة صورية.^(١٢) وأعلنت وزارة الداخلية الأحكام العرفية إذ أصدر مدير الأمن العام تحذيراً إلى الأحزاب والهيئات السياسية والأفراد بأنه سيتعامل مع المتظاهرين على أنهم خارجين عن القانون معاملة لا رحمة فيها ولا شفقة.^(١٣)

ورصدت الصحف المصرية ردود الفعل الدولية على الانقلاب وأسلوبه، إذ ساد استياء عام نتيجة الوحشية التي تعامل بها قادة الانقلاب مع الرئيس السابق ورئيس وزرائه، وساد قلق وتوتر في واشنطن فيما يتعلق بمصير اتفاق أنابيب البترول الذي عقد مع حكومة الزعيم، بينما اعتبرت السلطات البريطانية الحدث مجرد مطامع لضابط كبير كان على خلاف مع رئيسه السابق. فيما اعتبرت كل من موسكو وباريس أن يداً أجنبية وراء الانقلاب مكنته من العمل بوحشية، في إشارة إلى بريطانيا. الأمر الذي أثار وزارة الخارجية البريطانية فاحتجت لدى نظيرتها الفرنسية، لاتهام صحيفة اللوموند الواسعة الانتشار لها بتدبير الانقلاب، فأجابت الخارجية الفرنسية أنه ليس لديها ما يرجح هذا الاتجاه.^(١٤)

وفي محاولة لجمع الكلمة وجهت القيادة العامة للجيش الدعوة على جناح السرعة لأولي الرأي، وفي اجتماع تمهيدي أوضحت للحاضرين أسباب الحركة الانقلابية الأخيرة، وأكدت لهم أن مهمة الجيش سوف تقتصر على حفظ الأمن، وأن الهدف العاجل الذي ترمي إليه هو تسليم الأمور بأسرع ما يمكن إلى حكومة مدنية تمثل الشعب وتطمئنه وتكفل رغائبه وتعيد له عزته وكرامته، وتمضي قدماً في سبيل إقرار الأمور في نصابها الدستوري المشروع.^(١٥) لكن الحقيقة شيء آخر فقد اكتفى سامي الحناوي بمنصب رئيس الأركان وتولى هاشم الأتاسي^(١٦) رئاسة الوزارة ثم انتخب رئيساً للجمهورية فيما بعد، وكلف ناظم القدسي بتشكيل الوزارة.^(١٧)

استقبل الشعب السوري أنباء الانقلاب الثاني في هدوء حتى أن المجلس الحربي لم يعلن حالة الطوارئ ولم يمنع التجوال، ولم يسيّر فصائل من الجيش في الشوارع كما حدث في الانقلاب الأول.^(١٨) ويرجع ذلك -في رأي الباحث- إلى أن الجيش نفسه لم يشارك في الأحداث التي كانت أقرب إلى الخيانة منها إلى الانقلاب، نعم خيانة بين حلفاء الأمس، ولم يأت الانقلاب الثاني -إن جاز لنا أن نسميه انقلاباً- بجديد فهو انقلاب عسكري دُبرت تفاصيل أحداثه في أضيق الحدود بين كبار قادة الجيش. وأكد الحناوي أن الانقلاب لا علاقة له بدولة أجنبية، وأنه

سيتولى حكومة مؤقتة لحين عودة الدستور والحياة النيابية، وأخرج بعض المعتقلين، وسمح بعودة الصحف التي توقفت في عهد الزعيم.^(٦٩)

وأكدت الخارجية الأمريكية أنه لا توجد شواهد على وجود يد أجنبية وراء الانقلاب بشكل مباشر أو غير مباشر، فوضح لديها أن القائمين بالأمر كانت لهم دوافع ذاتية للانقلاب على الزعيم، رغبة منهم في وضع نهاية لاستبداد الزعيم بالسلطة.^(٧٠) ويبدو أن الخارجية الأمريكية لم تقرأ رسالة الخارجية البريطانية إليها في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٩ - التي حملت خطة اتحاد فيدرالي بين العراق وسوريا^(٧١) - في إطار فرضية وجود يد عراقية وراء الانقلاب، إلا إذا كانت تقصد أن العراق ليس طرفاً أجنبياً.

بعد انقضاء الأيام الأربعة الأولى أبدت الصحافة المصرية تخوفها من توجهات قادة الانقلاب الجديد، مشيرة إلى عودة شبح "الهلال الخصيب" مرة أخرى، إذ ضمت الوزارة الجديدة أعضاءً مؤيدين لهذه المشروعات، لعل أبرزهم ناظم القدسي وزير الخارجية ورشدي الكخيا وزير الداخلية، وبيبره الترحيب الذي لاقاه الانقلاب من الملك عبد الله، فقد سارع بالاعتراف بالنظام الجديد في سوريا، وأبدى أسفه على مصير الزعيم، قائلاً إنه كان متوقفاً ما حدث لأن الزعيم أقام بناء على غير أسس سليمة، وأعرب عن أمله أن يستفيد قادة الانقلاب الجديد من أخطاء الماضي. في إشارة غير مباشرة إلى علاقة الزعيم بمصر والسعودية.^(٧٢)

وفي العراق قوبلت الأحداث السورية الجديدة بالابتهاج في جميع الأوساط، ومرجع ذلك إلى موقف حكومة زعيم الانقلاب الأول من العراق والأردن والأسرة الهاشمية، وتصريحاته شديدة اللهجة ضد الملك عبد الله وزعماء العراق، وقدمت العراق التهنئة لقادة الانقلاب السوري الجديد، وتعد هذه التهنئة اعترافاً بالحكومة الجديدة، وإن تأجل الاعتراف الرسمي حتى تتضح الصورة كاملة.^(٧٣)

أما بالنسبة للموقف المصري فقد كان هناك وجوم تام نتيجة سرعة توالي الأحداث، وبخاصة فيما تعلق بمصير الزعيم ورئيس وزرائه، ووصفت إحدى الصحف المصرية موقف حكومتها بالركود، وبيبرته بعدم وضوح موقف الحكومة الجديدة في سوريا وحرص مصر على استقلال سوريا وعدم الانسياق في تيار يأتي بالوالب على الأمة العربية، في إشارة إلى مشروعات الوحدة،^(٧٤) ولكن عندما صرح الملك عبد الله بأن الوحدة الأردنية السورية ستتحقق وسيحكم الهاشميون الدولة الموحدة قام حسين سري رئيس وزراء مصر باستدعاء وزير الأردن المفوض في مصر وسأله عن حقيقة هذا التصريح. بما يعكس مدى قلق الحكومة المصرية.^(٧٥)

حاول الحناوي مغازلة مصر والسعودية فأوضح أن الانقلاب الثاني استمرار للانقلاب الأول، ويهدف إلى حل المشكلات التي عجز الانقلاب الأول عن حلها. أما بالنسبة لمشروعات الوحدة فقد أعلن الحناوي أن الحكومة الجديدة ليست مستعدة للسير في ركاب الملك عبد الله

واتباع سياسته، ولاسيما أنها حكومة مؤقتة وليس في وسعها اتخاذ أية قرارات تتعلق بسياسة البلاد الخارجية دون استشارة الشعب.^(٧٦) وهو كلام متزن أرضى السياسة المصرية من الناحية الشكلية.

استدعي رئيس الوزراء المصري وزيره المفوض في سوريا في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩ إلى الإسكندرية، حيث قدم تقريراً مفصلاً عن الانقلاب الثاني في اجتماع مطول. وطلبت الحكومة المصرية تأجيل اجتماع اللجنة السياسية لوزراء الخارجية العرب بجامعة الدول العربية حتى تطمئن أن الحكومة السورية قد نفذت يدها من مشروعات الوحدة^(٧٧) وطلبت الحكومة السعودية من الحكومة المصرية تنسيق سياستها تجاه سوريا جرياً على سياسة البلدين إزاء القضايا العربية والدولية.^(٧٨) ولم تنس الحكومة المصرية أسرة حسني الزعيم التي انتقلت إلى بيروت، حيث توجه عدنان الزعيم ابن شقيق الرئيس الراحل إلى المفوضية المصرية في بيروت متوجهاً بالشكر إلى ملك مصر الذي شملهم بعطفه في محنتهم، بما يعتبرونه أفضل عزاء في مصابهم.^(٧٩)

ورصدت صحيفة الزمان ارتياح الصحف البريطانية للانقلاب السوري الثاني، لتخلصها من حسني الزعيم الذي انتهج سياسة ضد المصالح البريطانية في كل من العراق والأردن. فيما ساد توجس وحذر في الأوساط الأمريكية، بشأن مستقبل الاتفاق الذي عقدته الحكومة الأمريكية مع الزعيم بخصوص نقل البترول عبر أراضي سوريا، على الرغم من تأكيد الحكومة الجديدة احترامها للمعاهدات التي عقدها الزعيم.^(٨٠)

أما مشروع اتحاد سوريا مع العراق الذي تحمست له بريطانيا، فقد حاولت الحصول على موافقة أمريكية لمباركته، لكن الأخيرة أكدت أنها لا تتظر بارتياح لأي مشروع يغير من وضعية دول الشرق الأدنى سواء بالقوة أو بدعم سلطة ما لمد نفوذها، وأشارت إلى عدم معارضتها لمشروعات الوحدة التي تبنى على رغبة الشعوب. ورفضت الولايات المتحدة أن تتبنى موقفاً واضحاً بالسلب أو الإيجاب من المشروع لأسباب منها:

أ- عدم وجود شواهد كافية يمكن البناء عليها مثل مدى شعبية هذا المشروع في كلا البلدين ومدى تأثيره على المنطقة.

ب- لا يجب إعطاء رأي في قضية لم يطلب أصحابها ذلك.

ج- على الدول الغربية أن تدع الأمور تجري في أعنتها دون تدخل منها ليتمكن الشعبان العراقي والسوري من تقرير مصيرهما.^(٨١)

أكدت الحكومة السورية الجديدة على ديمقراطيتها وشخصيتها المدنية في مواجهة الدكتاتورية العسكرية لحسني الزعيم، وفي ١١ سبتمبر أعلنت الحكومة إجراء انتخابات تشريعية جديدة في المستقبل القريب، وأعطت تعهداً شفهياً بأنها سوف تحترم تعهدات سوريا الدولية، وأنها تقف على الخط نفسه مع الغرب في مواجهة الشيوعية، الأمر الذي شجع الإدارة الأمريكية على

الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة، فتشاورت الخارجية الأمريكية مع بريطانيا وفرنسا، على اعتبار أن اعتراف القوى الكبرى بالحكومة الجديدة سيعضد موقفها، وعلى ذلك أوصى وزير الخارجية الأمريكي بالاعتراف بالنظام السوري الجديد.^(٨٢)

اكتفت مصر من الحكومة السورية الجديدة بالتصريح الذي أدلى به الحناوي بخصوص مشروعات الوحدة واعتبرته إيجابياً، فاعترف مجلس وزراء مصر بالحكومة السورية الجديدة وأبلغ الاعتراف لجامعة الدول العربية والدول الأجنبية وحثت المملكة العربية السعودية حذوها.^(٨٣) وبعث الملك عبد العزيز ببرقية إلى الملك فاروق أوضح فيها حرج الموقف في سوريا، وضرورة العمل بكل الوسائل للاتصال بالحكومة السورية لتقريبهم وبيان المخاطر التي تحيط بهم، والأفضل أن يختار الملك فاروق شخصاً موثقاً به للاتصال بهم، والعمل على تعجيل اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، والسعي في الجامعة لتحقيق هذه الغاية.^(٨٤)

ويبدو أن السياسة المصرية تجاه سوريا لم ترق إسماعيل صدقي عضو مجلس الشيوخ فوجه سؤالاً غير واضح المعالم إلى رئيس الوزراء قائلاً: "إن الانقلاب السوري الجديد، بعد اضطرابات لبنان لدليل على أنه من الصواب للسياسة المصرية ألا تتدخل في منازعات خاصة تقوم بالبلاد المجاورة (الأجنبية)^(٨٥) تلك المنازعات التي كثيراً ما تكون مخالفة لمصالحنا ومطامحنا، أما أن الأوان لتوجيه السياسة المصرية وجهة قومية ديمقراطية خالصة" فرد رئيس الوزراء حسين سري مطمئناً النائب المذكور بأن الحكومة المصرية تسير في سياستها الخارجية على أسس قومية ديمقراطية تتفق مع ميثاق جامعة الدول العربية والأمم المتحدة.^(٨٦)

وجاءت نتائج الانتخابات في سوريا بفوز حزب الشعب بأغلبية أعضاء الجمعية التأسيسية، ومن ثم الحفاظ على الوضع الراهن، واعتقد المراقبون انه لم يعد هناك أمل في نجاح مشروع "الهلال الخصيب" أو "سوريا الكبرى"، وأن سوريا لن تنضم إلى أي من العراق أو الأردن، وقد قال حزب الشعب كلمته في هذه القضية، كما أن غالبية الجيش السوري يناهض فكرة الاتحاد.^(٨٧)

وأوضح معروف الدواليبي موقف العراق أثناء وضع الدستور بأن الوفود كثرت بين العراق وسوريا في محاولة منها للضغط على الهيئة التأسيسية لیتضمن الدستور الاتحاد مع العراق، لكن الهيئة رفضت الخضوع للضغوط ووضعت المادة الأولى من الدستور تنص على أن سوريا جمهورية وأجرت عليها تصويتاً منفرداً لتقادي الوحدة مع العراق، فحظيت بالموافقة.^(٨٨)

وهكذا جاء الانقلاب الثاني من داخل الجيش أيضاً بتحريض من العراق ومن ورائها بريطانيا أو على الأقل وفق رغبتيهما، لكن قد تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، فلم يستطع قائد الانقلاب أن يحقق للعراق ما كانت تصبوا إليه، بفضل سياسة مصر والمملكة العربية السعودية

وكذا وصول حزب الشعب بالانتخاب للهيئة التأسيسية. ولعل أبرز ملامح الانقلاب الثاني أنه جاء محدوداً في دمويته.

الانقلاب الثالث

في الثامنة من صباح ١٨ ديسمبر ١٩٤٩ أذاع راديو دمشق بلاغاً صادراً من وزارة الدفاع إلى الشعب يفيد بأنه ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله أسعد طلس وزير الخارجية وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري وأوضح أن زعماء الانقلاب الثاني اتفقوا مع السلطات العراقية على ضم سوريا إلى العراق. وحاصر الجيش العاصمة دمشق ومنع الدخول إليها والخروج منها، كما احتل الجنود والضباط مقار الوزارات والمصالح ومبنى التلغراف والتليفون، كما حاصروا مبنى رئاسة الجمهورية وبداخله هاشم الأتاسي الرئيس المنتخب منذ فترة وجيزة، وتوقفت الحركة في مطار المزة بدمشق.^(٨٩)

روى معروف الدواليبي تفاصيل الانقلاب الثالث فقال "اتصل سامي الحناوي بالعراق ورتب مسألة الاتحاد بين البلدين دون علم الضباط، ومنح مصطفى الدواليبي أجازة لأنه كان يعارضه، فأبلغت ناظم القدسي رئيس الوزارة ورشدي الكخيا رئيس مجلس النواب بالمؤامرة، لكنهما استبعدا حدوثها ولم يتدخلوا. في مساء اليوم نفسه استدعى الحناوي بعض الضباط الذين يشك في ولائهم ومن بينهم أديب الشيشكلي لعرض الأمر عليهم واعتقالهم إذا عارضوا، فأبدوا موافقتهم حتى إذا خرجوا من عنده أعلنوا معارضتهم؛ فأمر الحناوي قواته بدخول دمشق واعتقال هؤلاء الضباط توطئة لإعلان الاتحاد بين العراق وسوريا، فعاد مصطفى الدواليبي من حلب بناء على دعوة مني، وأحكم قبضته على دمشق وتعاون مع الشيشكلي وتمكنا من اعتقال الحناوي، وبذلك تم الانقلاب الثالث وتولى الشيشكلي رئاسة الأركان"^(٩٠)

والتركيز على دور معروف الدواليبي الشخصي يضع الرواية في إطار استدعاء البطولة بأثر رجعي، ولاسيما أن الدواليبي نفسه أشار في مذكراته أن سبب الانقلاب هو تشكيل حزب الشعب الوزارة برئاسة الدواليبي دون أن يكون فيها عسكري واحد، فكان الانقلاب الثالث بقيادة أديب الشيشكلي في اليوم التالي وأودع جميع أعضاء الوزارة الجديدة المعتقل^(٩١) وأياً كان الأمر فإن الرواية الأولى تشير بوضوح إلى تطور العلاقات على الصعيد العراقي السوري، وهو أمر يؤكد ما رصدته المفوضية المصرية في بغداد من قلق كبير وامتعاض في جميع الأوساط العراقية بخصوص أحداث سوريا التي أسفرت عن انقلاب ثالث أطاح بالحناوي، معتبرة الانقلاب موجهاً ضد مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق، وذكر رئيس الوزراء العراقي أن هذه الحوادث تؤدي إلى تعقيد الحالة في سوريا وتسيء إلى البلاد العربية، وألقى باللوم على نوري السعيد الذي فشل في معالجة العلاقات السورية العراقية منذ الانقلاب الأول.^(٩٢)

واستاءت بريطانيا من الانقلاب الثالث الذي أطاح بمشروع الوحدة مع العراق، فعبّر الوزير البريطاني في دمشق لرئيس الوزراء السوري عن قلق بلاده من جراء انقلاب الجيش الأخير، محتجاً بأنه انقلاب على حكومة مدنية منتخبة، كما أعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها إزاء ظاهرة الانقلابات المتكررة في سوريا على المدى القصير بما يشكل سابقة خطيرة قد تلقي بظلالها على دول المنطقة فتولد عنفاً ضد الحكومات القائمة.^(٩٣) حاولت فرنسا استغلال الموقف الأمريكي فعرضت أن تتعاون معها الولايات المتحدة في التصدي لمحاولات بريطانيا مساندة مشروع الوحدة بين العراق وسوريا، لكن الوزير المفوض الأمريكي في دمشق رفض هذا التصرف واعتبره تدخلاً في الشأن السوري أكثر من التدخل البريطاني.^(٩٤)

أبقى الشيشكلي على هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وبدأ البحث عن رجلٍ مناسبٍ للمرحلة يشكل الوزارة، وشهد اختيار رئيس الوزراء الجديد صراعاً بين الشيشكلي والأتاسي، فالأتاسي يريده من رجالات سوريا المشهورين، والشيشكلي يفضلُه سهل القيادة، وقع الاختيار على خالد العظم، لكنه فشل في توحيد صفوف الأحزاب السياسية المختلفة، فقدم اعتذاره إلى الأتاسي عن عدم تشكيل الوزارة لأسباب عدة لم يذكر منها سوى عدم تعاون الأحزاب.^(٩٥)

أودعت الحكومة السورية الجديدة قادة الانقلاب الثاني السجن، لكنهم كانوا أحسن حظاً من سابقهم، فعندما شكل القدسي حكومة دستورية استهل عمله بالإفراج عنهم، وطلب منهم مغادرة البلاد إلى لبنان، ومنح كل منهم مبلغاً من المال. وكان القدسي قد شغل منصب وزير الخارجية لفترة في ظل حكومة الانقلاب الثاني.^(٩٦) لكن الحناوي لقي حتفه بثلاث رصاصات بعد أقل من عام على يد ابن عم محسن البرازي رئيس الوزراء السوري الذي أُعدم بأمر من سامي الحناوي عقب الانقلاب الثاني. واعترف القاتل أنه اغتال الحناوي أخذاً بثأر ابن عمه، على الطريقة العشائرية.^(٩٧)

تعرضت سوريا بعد الانقلاب الثالث لأزمات وزارية، سادت بعدها حالة من الهدوء الظاهري، لكن سوريا - في رصد للمفوضية المصرية - كانت بعيدة عن الاستقرار فصارت بدعة الانقلابات في سوريا شيئاً يدعو لسخرية الشعب ذاته، حتى أن السوري العادي ليتوقع أن يجتمع نفر من الجيش بين عشية وضحاها يصطنعون انقلاباً آخر وليس أخيراً، ويتحدث الشعب عن خيبة أمل فيما كان يرجو أن تسفر عنه الانقلابات المتعاقبة من رفاهية أو رخاء أو انتعاش في أساليب الحكم أو إصلاح شؤون البلاد.^(٩٨)

حاول قادة الانقلاب الجديد إيجاد تعاون عسكري اقتصادي مع الولايات المتحدة، فتساءل رئيس الوزراء السوري خالد العظم عن مدى استعداد الولايات المتحدة لبيع أسلحة لسوريا وتدريب بعثة عسكرية سورية ففضل الوزير المفوض الانتظار وعلل موقفه باستمرار الصراع مع إسرائيل واحتمال استخدام هذا السلاح ضدها، وأن على سوريا أن تتفرغ للبناء الداخلي، كما أن تزويد

الجيش بالسلاح يشجعه على مزيد من الانقلابات. مع إيمان الولايات المتحدة بأن سوريا تحصل على السلاح من فرنسا وأن بريطانيا تعاونها في التدريب.^(٩٩) وأوضح معروف الدواليبي وزير الاقتصاد الوطني في مكالمة هاتفية مع الوزير المفوض الأمريكي صعوبة التعاون السياسي مع الولايات المتحدة، لأن المجتمع العربي يعتبرها مسئولة عن معاناة الشعب الفلسطيني وقرارات الأمم المتحدة المنحازة إلى إسرائيل، لذا فالتعاون الاقتصادي قد يكون أكثر فاعلية من التعاون السياسي، ووافقه الوزير الأمريكي.^(١٠٠)

وقد أغرت أحداث سوريا مصر بعودة شكري القوتلي، فالتقى وزير مصر المفوض بجدة مع الملك عبد العزيز وسلمه كتاب من رئيس وزراء مصر، وتطرق الحديث إلى الأوضاع السورية فقال الملك عبد العزيز ينبغي رجوع شكري القوتلي، ووافقه الوزير المصري على ضرورة انتهاز فرصة الاضطرابات ونفور الناس هناك من الأوضاع للدعوة إلى عودة شكري القوتلي، ولاسيما أن السوريين جربوا سوء الأحوال من بعده.^(١٠١) لكن قادة الانقلاب سارعوا بالسيطرة على الأوضاع، وقام الشيشكلي بزيارة مفاجئة سريعة للسعودية التقى خلالها بالملك عبد العزيز وطمأنه أن الجيش كله يعارض اتحاد سوريا والعراق.^(١٠٢) وعندما استقبلت مصر وفداً سورياً معارضاً التقى بشكري القوتلي اعترض خالد العظم رئيس وزراء سوريا واعتبر ذلك تدخلاً مصرياً في شؤون سوريا الداخلية، وطالب الصحف المصرية بالكف عن الحديث عن هذا الوفد وعدم إضفاء أي صبغة رسمية عليه.^(١٠٣)

تعرضت سياسة مصر تجاه سوريا لحملة عنيفة من الصحف العراقية، متهمة مصر بالتدخل في الشأن السوري، وإغرائها بمعادة جيرانها، ثم جاء الرد على لسان جريدة عراقية (معارضة) قالت: "ليس من مصلحة الأقطار العربية أن تُغضب مصر بنشر مقالات جارحة، لا تجني البلاد من ورائها إلا الأشواك، وخير لنا أن نلتف حول مصر ونعزز بجهادها العربي؛ لتتعاون معنا في إنقاذ فلسطين، ولسنا نجهل أن كل عمل تقوم به البلاد العربية ولا تشترك فيه مصر مقضيٌّ عليه بالفشل"^(١٠٤)

ظلت مصر قلقة من المشروعات الاتحادية فأرسلت إلى وزيرها المفوض في بيروت تستعلم عن موقف رياض الصلح من مسألة اتحاد سوريا والعراق ولبنان، ومد نشاط الداعين لهذا المشروع في بيروت؛ ف جاء رد الوزير بأن "رياض الصلح رجل زكي ويعلم مخاطر المناداة بهذا الاتحاد على لبنان التي تتنازعها الطائفية، لكنه يناور بالاتحاد مع العراق أو الأردن لتهديد حكام سوريا في حالة توتر الموقف بين سوريا ولبنان، أما عن نشاط الداعين لهذا المشروع فإن العراق ينفق الكثير للدعاية له، فالدعاية هنا ليست حقيقية إنما هي مأجورة، فالمسيحيون يعارضون اتحاد تذوب فيه هويتهم، والمسلمون يشجعون الاتحاد بشرط ألا تحكمه أسرة هاشمية"^(١٠٥)

قام وزير الاقتصاد الوطني السوري بزيارة لمصر بهدف توثيق الصلات الاقتصادية وبحث التعاون بين البلدين، على أن ترسل سوريا بعثة اقتصادية وأخرى عسكرية لاستكمال المفاوضات، كما تم الاتفاق بين البلدين على أن يفتتح التعاون العسكري بتبادل ملحقين عسكريين والاستعانة ببعثة عسكرية مصرية لتدريب الجيش السوري.^(١٠٦)

ما كادت الأمور تستقر في سوريا حتى عاد شبح الاضطرابات يخيم مرة أخرى باغتيال العقيد محمد ناصر قائد سلاح الطيران في الجيش السوري، تم الاغتيال على يد جهاز الاستخبارات بالجيش السوري. والعقيد محمد ناصر شيعي علوي يميل إلى مصر ويبيد نحوها عطفاً ويؤمن بضرورة التعاون معها، كان من مؤيدي سيطرة العسكريين على أمور سوريا، لكنه عاد واعترف بأن العسكريين فشلوا في مهمتهم وعليهم العودة إلى ثكناتهم وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانقلاب الأول. وقد أزعجت آراؤه العسكريين القائمين على الحكم فقرروا التخلص منه -وفق رواية المفوضية المصرية- الأمر الذي دعا نائب علوي في الجمعية التأسيسية إلى القول "إن البلاد تحكم اليوم حكماً إرهابياً، ونحن نواب الأمة أصبحنا نرى سيف الإرهاب مسلطاً على الرقاب، وكل منا إذا تحدث بصراحة فإنه يصبح مهدداً بالأل يعود إلى بيته"^(١٠٧)

وفي أول سبتمبر في جو من التوتر تحولت الجمعية التأسيسية إلى مجلس نيابي، وتم انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وكُلف بتشكيل أول وزارة دستورية، ولما رأى عدم تعاون الأحزاب والهيئات الممثلة في البرلمان شكل الوزارة من حزب الشعب، وضم ثلاثة من المستقلين هم حسن الحكيم وفوزي سلو وزكي الخطيب، والأول كان من دعاة الملك عبد الله في سوريا والثاني من رجال الجيش. تعرضت الوزارة في البرلمان لهجوم عنيف من الأحزاب المتألفة والجهة الإسلامية فوصفها مصطفى السباعي (زعيم كتلة الإخوان المسلمين) بأنها ضعيفة وغير منسجمة واتهمها بالميل للمعسكر الهاشمي، وطرحت الثقة في الوزارة الجديدة فحصلت على أغلبية ٦٢ صوتاً بما فيهم الوزراء، وأحجم ٤٩ عن الحضور والتصويت،^(١٠٨) وهذه معارضة سلبية لا تخدم القضية.

استمرت الاضطرابات تخيم على الأجواء في سوريا، فلم يمض سوى أيام على الإفراج عن الضباط المعتقلين حتى قامت هيئة الأركان باعتقال العقيد بهيج كلاس وعدد من ضباط الجيش وأودعتهم سجن المزة، بتهمة العمل لحساب الملك عبد الله. وهي تهمة باطلة لسبب بسيط هو أن العقيد كلاس مسيحي، والمسيحيون أشد نفوراً من كل فكرة تدعو إلى تكتل الدول العربية لاعتقادهم أن التكتل لصالح الدول الإسلامية، بينما انتماء الطوائف المسيحية في تلك البلاد لدول أوروبية تتحد معهم في العقيدة أو المذهب، إضافة إلى أن العقيد المذكور كان يتأهب للسفر

إلى واشنطن لتسلم مهام منصبه ملحقاً عسكرياً هناك.^(١٠٩) وبذلك غدت تهمة الخيانة والمؤامرة على استقلال البلاد والترويج لهذا المشروع أو تلك جاهزة لدى السلطة ضد المعارضين. وفي أعقاب تشكيل حكومة القدس في يونيو ١٩٥٠ أبدى الوزير المفوض المصري بدمشق قلقه من اتجاه سياسة سوريا إلى الوحدة مع العراق أو الأردن، إذ تجمعت السلطة في يد رجال عُرفوا بتأييدهم للاتحاد، ويرجح ذلك أن التطورات السريعة في البلدان الثلاث، تتم في وقت واحد وكأن يداً واحدة وراء هذه التطورات دبرتها ورتبتها، مما دفع المفوضية إلى الاعتقاد بأن مشروعاً جديداً يلوح في الأفق عما قريب، ويتوقف نجاح المشروع على تأييد بريطانيا له وقدرة القدس على البقاء في الحكم وإبعاد رجال الجيش عن ميدان السياسة، وبراعة رجال الجيش في صياغة المشروع في ثوب لا يقلق رجال الجيش، ويبدد مخاوفهم من الذوبان في الجيشين الهاشميين.^(١١٠)

وفي الوقت الذي ازدادت فيه شكوك الحكومة المصرية تجاه نيات حكومة الانقلاب الثالث بشأن المشروعات الاتحادية وصلت إلى عبد الرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة من مجهول أكد فيها أن في سوريا حركة لا تتقطع منذ الانقلاب الثالث تهدف إلى ضم سوريا إلى العراق، إذ يسعى أفراد المفوضية العراقية إلى اكتساب الشخصيات البارزة في حزب الشعب لفكرة التوحيد، وقد سعت هذه الشخصيات لإسقاط وزارة خالد العظم، وقد تفاوض الشيشكلي مع محسن البرازي أشد الموالين للهاشميين، لتشكيل الحكومة. وأكد هذا المجهول أنه لديه قرائن على أن عدد الضباط المناصرين للوحدة في ازدياد دائم، وغدت معظم الأوامر تصدر من الخارجية في العراق لتنفيذها في سوريا. ووسط هذه الأجواء لا يقف الملك عبد الله ساكناً فهو يعمل على إحياء مشروع سوريا الكبرى. ويرى صاحب الرسالة أن الهاشميين يعملون معاً لعزل مصر في أفريقيا ويعززوا سلطانهم على سائر البلاد العربية، واعتبر المرسل رسالته ناقوس يدق ليشعر مصر والمصريين بأن زعامتهم للعالم العربي والإسلامي التي نالوها عن جدارة واستحقاق مهددة بخطر بدوي هاشمي ومطامع استعمارية معلومة.^(١١١)

والرسالة السابقة وإن ضربت على وتر المخاوف المصرية، لكننا لا نستبعد أن يكون المرسل تابع للمخابرات الإسرائيلية، لأسباب منها:

أولاً: أن الرسالة تحريض مباشر على الشقاق بين مصر والبيت الهاشمي، بما يضمن استمرار الخلافات العربية، وهذا يصب في مصلحة إسرائيل وحدها.

ثانياً: ادعى المرسل أنه مصري يعمل لحساب المخابرات البريطانية، وأن عمله سمح له بالاطلاع على كثير من الأسرار والوثائق والأخبار التي تتعلق بالمنطقة، وهو يؤمن بأن العمل مع بريطانيا لا يضر بالقضية العربية، وهذا يتناقض مع موضوع الرسالة.^(١١٢)

ثالثاً: أن الرسالة واردة من قبرص، وهي ميدان عمل للمخابرات الإسرائيلية.

رابعاً: حملت الرسالة تناقضاً بالنسبة لموقف الجيش من اتحاد سوريا والعراق، فأكدت المفوضية المصرية بأن الجيش مجمع على نبذ فكرة الاتحاد مع العراق، لكنه منقسم بالنسبة للأوضاع الداخلية.^(١١٣)

خامساً: كان من بين الأسباب المعلنة للانقلاب الثالث تأمر الحناوي مع قادة العراق لضم سوريا إليها في وحدة تحت العرش الهاشمي، أي أن قادة الانقلاب يستنكرون الوحدة، فلا يعقل أن يروجوا لها بعد ذلك.

شهدت سوريا أزمة ثقة بين العقيد الشيشكلي قائد الانقلاب الثالث وضباط الجيش، فألقت السلطات القبض على عدد من كبار الضباط بتهمة التآمر على أمن الدولة، وقُدموا للمحاكمة فبرأت المحكمة بعضهم وأدانت البعض الآخر، وتردد في التحقيقات اسم العقيد محمد ناصر الذي اغتيل منذ فترة باعتباره أحد المتآمرين. ويذكر المصدر للمفوض المصري أنه جاءه مجموعة من ضباط الجيش يطلبون مساعدته في التخلص من الشيشكلي، لاتهمهم إياه بقتل العقيد ناصر وخوفهم على أنفسهم، لكنه هدأ من روعهم وبين لهم الضرر الذي يصيب سوريا من جراء التخلص من الشيشكلي في هذا الوقت.^(١١٤)

تطور الأمر إلى محاولة اغتيال العقيد الشيشكلي فعلياً في أول ديسمبر ١٩٥٠، فألقي القبض على مجموعة كبيرة في مقدمتها د. أمين رويحه وحسين توفيق، وقد تردد اسم سكرتير المفوضية البريطانية في دمشق واشترآكه مع بعض المتآمرين لإنجاح حركتهم.^(١١٥) وقد تطوع وفد مصري للدفاع عن المتهمين في القضية بصفة شخصية، كما حضر وفد من العراق وآخر من لبنان، وحتى لا يُساء فهم موقف مصر من القضية نفى الوزير المفوض المصري تدخل الحكومة المصرية في الأمر، موضحاً أن هيئة الدفاع المصرية المكونة من عضو من مجلس الشيوخ وآخر من مجلس النواب واثنين من المحامين المستقلين أحدهما من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين جاءت من باب الواجب للدكتور رويحه، نظراً لماضيه في خدمة سوريا والقضايا العربية.^(١١٦)

واتسمت العلاقات المصرية السورية خلال تلك المرحلة بالحساسية والتوتر، فنشرت صحيفة الأحوال المصرية مقالاً انتقدت فيه الأوضاع السورية في ظل حكومة الشيشكلي وأنه ينوي فرض الأحكام العرفية للتنكيل بخصومه السياسيين، واعتبرت الجريدة أن هذا العمل ظلم جديد يضاف إلى العقوبات التي تفرضها الحكومة السورية على شعبها، الأمر الذي أثار غضب السلطات السورية، فاستدعت الخارجية المصرية صاحب الجريدة المذكورة وطلبت منه عدم التعرض في المستقبل لشؤون سوريا الداخلية مما قد يكون محلاً لشكوى السلطات السورية.^(١١٧)

وفي إبريل ١٩٥١ صدر مرسوم جمهوري بتعيين العقيد أديب الشيشكلي رئيساً لأركان الجيش السوري بدلاً من أنور بنود الذي عُين ملحقاً عسكرياً بالمفوضية السورية بأنقرة، واعتبر

الوزير المفوض المصري الهدف من المرسوم الحفاظ على وحدة العقدا في الجيش السوري، وتحقيقاً لطموح الشيشكلي بوضع خيوط اللعبة كلها في يده يحركها من وراء ستار، وكان أنور بنود يرى ضرورة إبعاد العسكريين عن السياسة، وهو في الوقت ذاته قريب لناظم القدسي رئيس الوزراء السابق ورئيس حزب الشعب.^(١١٨)

وعلى ذلك جاء الانقلاب الثالث من داخل الجيش أيضاً فأطاح بحكومة الانقلاب الثاني دون إراقة دماء، لكنه جاء انقلاباً على حكومة مدنية منتخبة، الأمر الذي أثار قلقاً عالمياً وتوجساً من مجموعة العقدا الذين قادوا هذا الانقلاب، وعلى الرغم من أنهم أعلنوا أنهم جاءوا للقضاء على مشروع الوحدة مع العراق الذي تبناه الحناوي في الخفاء، فإنهم لم يقدموا دليلاً ملموساً على معارضتهم للمشروع بعد وصولهم للسلطة، فظل هاجس الوحدة يراود الحكومة المصرية، وأهم ما يميز هذا الانقلاب أنه مهد لدكتاتورية عسكرية، وأطاح بكل من وقف ضدها حتى من رجال الجيش إما بالقتل أو السجن أو الإبعاد.

الانقلاب الرابع

شهدت سوريا في أول ديسمبر ١٩٥١ انقلاباً سلمياً قاده العقيد أديب الشيشكلي من وراء ستار، اضطر على أثره هاشم الأتاسي إلى تقديم استقالته من رئاسة الجمهورية، كما استقالت حكومته، وعهد بمهام الحكم بما فيه السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى الزعيم فوزي سلو، يؤازره مجلس الأمناء الذين عهد إليهم باختصاص الوزراء. ووجهت الخارجية السورية كتاباً بالأوضاع الجديدة إلى المفوضيات الأجنبية في دمشق، فجاء رد المفوضيات البريطانية والفرنسية والتركية والإيطالية والأردن ولبنان والسعودية في حكم الاعتراف معتبرة ما حدث في سوريا مسألة داخلية، وظلت السلطات السورية تنتظر اعتراف مصر بالحكومة الجديدة.^(١١٩)

والمتمأمل في الانقلابين الثالث والرابع يتبين أن الانقلاب الرابع جاء استكمالاً للانقلاب الثالث، حيث كان من المفترض أن يتخلص الشيشكلي من رجال الانقلاب الثاني عسكريين وسياسيين عقب الانقلاب الثالث، لكنه تخلص من العسكريين وخشي أن يتخلص من هاشم الأتاسي الذي وصل إلى رئاسة الجمهورية بإرادة شعبية انتخابية تمت قبيل الانقلاب الثالث مباشرة، فكان من الصعب الإطاحة به في هذا التوقيت، لذا أبقى الشيشكلي على الأتاسي رئيساً للجمهورية حتى أتاحت له الفرصة للتخلص منه بانقلاب رابع.

غدا نظام الحكم في سوريا عقب الانقلاب الرابع يغلب عليه الطابع العسكري البحت، لأنه جاء وليد إرادة الشيشكلي الذي أقصى الساسة المدنيين من الميدان، واختار الزعيم فوزي سلو رئيساً للجمهورية وأسند إليه رئاسة مجلس الوزراء أيضاً، أما العقيد الشيشكلي فنصب نفسه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة ورئيس الأركان العامة، لكنه المتولي الحقيقي لمقاليده الأمور في البلاد. وقيمت المفوضية المصرية الموقف معتبرة سوريا تئن تحت وطأة دكتاتورية عسكرية،

فكثير من زعماء البلد في المعتقل، وخضعت الصحف لرقابة قاسية، فهي لا تتطرق إلا بما يريده الجيش، وإن تجاوزت الحد المرسوم لها فإن نصيبها التعطيل، وربما الزج بأصحابها في المعتقلات. وعندما علمت شرطة الجيش بمحاولة الطلبة توقيع عريضة يطلبون فيها الإفراج عن المعتقلين، حاصرت الدبابات الجامعة، وأذّر مدير الشرطة الطلبة بأن أي محاولة للتدخل في السياسة معناها الزج بهم في المعتقل وإغلاق الجامعة.^(١٢٠)

اعتبرت الحكومة المصرية الانقلاب مسألة داخلية بحتة، ولكنها اتبعت مذهب تويار،^(١٢١) فاعتبرت الحكومة الجديدة غير دستورية، ولكي تكون حكومة شرعية يجب أن يكون لديها القدرة على حفظ الأمن وتنفيذ الالتزامات الدولية ويتوفر لها رضا الشعب رضاً غير مصطنع، يعبر عنه في انتخابات حرة يسترد بموجبها الشعب السوري سيادته، وهي عناصر تحتاج إلى وقت، لذا رأت الحكومة المصرية التريث في الاعتراف بالحكومة الجديدة، فالاعتراف بها يعد تشجيعاً للانقلابات العسكرية المتتالية التي تطيح باستقرار سوريا والمنطقة كلها.^(١٢٢)

قضى قادة الانقلاب العسكري على حزب الشعب وحل المجلس النيابي، فيما وقف الحزب الوطني متوجساً خوفاً من أن يلقي مصير حزب الشعب، وقال الشيشكلي إن الحكم أمانة في أيديهم سيعيدونه كاملاً غير منقوص إلى أصحابه بعد إقرار الأوضاع بصورة تحول دون تكرار فوضى حكومتي حزب الشعب، لكن متى وكيف سيعيد الجيش أمانة الحكم للمدنيين؟ ووقفت الجبهة الشعبية الإسلامية بعيدة أيضاً لعلاقة زعمائها بالدواليبي المعتقل. ولم يبق سوى الحزب العربي الاشتراكي والحزب القومي السوري، وهما على صلة وثيقة بالجيش، والحزبان الأخيران لهما علاقة بالشيشكلي، فهو صديق لأكرم الحوراني رئيس الحزب الأول، أما الحزب الثاني فالشيشكلي يؤمن بمبادئه، لذا وضع الشيشكلي أمه في هذين الحزبين للخروج من المأزق.^(١٢٣)

ورأت المفوضية المصرية بدمشق في التعاون المشار إليه سلفاً أمراً في غاية الخطورة، نظراً للمبادئ الاشتراكية التي يؤمن بها الحوراني في محاربة كبار الملاك وانتزاع أملاكهم، ويرى الوزير المفوض المصري أن كراهية الدول الرأسمالية لأكرم الحوراني قد تحمل الشيشكلي على عدم التورط في التعاون معه. أما الحزب القومي السوري فالتعاون معه أمر خطير أيضاً لأنه بزعمامة أنطون سعادة، الذي لا يؤمن بفكرة القومية العربية، وينادي بسوريا الكبرى التي تضم الأردن وفلسطين ولبنان، وفكرة هذا الحزب تقوم على الإقليم وليس الجنس أو الدين، ويتهم الجامعة بأنها أداة لفرض إرادة مصر على العرب.^(١٢٤)

وكان العراق قد اتخذ موقفاً عدائياً من قادة الانقلاب الرابع، لكن الوزير المفوض المصري رفض أن تتبنى مصر موقفاً مماثلاً على الرغم من تدمره من قادة الانقلاب السوري الجديد، فقال في تقرير له "إن العسكريين بلاء لاشك فيه، وهم كالابن الطالح العاق، لا يمكن إنكار بنوته أو التخلي عن نصحه وترويضه، لذا فإنني أرى ... عدم قطع الصلة كلية بالعسكريين، إذ إن بقاء

الصلة بهم في حدود ضيقة يسمح لنا بمراقبة تصرفاتهم ونصحهم عند اللزوم، وهذه الصلة تحملهم على تقدير وجودنا عند الإقدام على أي عمل له خطورته. أما التخلي عنهم كلية والوقوف منهم موقفاً عدائياً كما فعل العراق سياسة ضارة لا أستطيع أن أوصي بها إذ إنني في الواقع لا أخشى العسكريين بقدر ما أخشى دسائس الدول الأجنبية، التي قد لا يجد العسكريون مفرّاً من الارتقاء في أحضانهم إذا ما وجدوا أنفسهم في الميدان وحدهم، فالأحزاب السياسية تناصبهم العداء والدول العربية تخلت عنهم" (١٢٥)

وعن علاقة انقلاب الشيشكلي (الانقلاب الرابع) بجهات أجنبية أشار الكاتب الأمريكي تشومسكي إلى أن أديب الشيشكلي جاء عبر انقلاب بحكومة دكتاتورية عسكرية جديدة في عام ١٩٥١ مؤيدة بشكل سري من قبل حكومة الولايات المتحدة، (١٢٦) دون الإشارة إلى التفاصيل أو الدوافع، ولا عجب في ذلك فالولايات المتحدة معجبة بقوة شخصية الشيشكلي، وقدرته على الاستمرار في السلطة لمدة عامين في بلد متقلب شهد ثلاثة انقلابات في التسعة أشهر السابقة على انقلاب الشيشكلي (الثالث) لذا أوصت المفوضية الأمريكية في دمشق بالمساندة الإيجابية وتشجيع الشيشكلي والحكومة المعاونة له، وتقديم دعم عسكري محدود ونصح لها يضمن استمرارها، ويقوي الموقف الأمريكي في سوريا ومنطقة الشرق الأدنى. (١٢٧)

وأيد هذا الاتجاه معروف الدواليبي من داخل سجنه مشيراً إلى دور كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في دعم الشيشكلي إبان الانقلاب الرابع مستشهداً بتأييد الملك عبد الله والملك عبد العزيز آل سعود للانقلاب. واستشهد أيضاً بمطالبة الإكونومست البريطانية ولايف الأمريكية بضرورة الاعتماد على رجل قوي في الشرق وعدم الاعتماد على الحكومات والمجالس النيابية، وهو توجيه يهودي للأخذ بيد الشيشكلي، فاعترف العالم الحر بانقلاب أرغم رئيس الجمهورية والوزارة على الاستقالة وهم في المعتقل، وحاولوا إقناع الناس بشتى الطرق أن الوزارة استقالت حفاظاً على ماء وجوههم. (١٢٨)

وعلى الرغم من إدراك المفوضية المصرية أن وراء الانقلاب دسائس أجنبية فقد أوصت باعتبار الحدث داخلياً وأن تستمر مصر في سياستها، سياسة الحياد والتريث التي تقتضي الاتصال بالمسؤولين عن الحكم في سوريا للاتصال الضروري الذي يستلزمه قيام علاقات بين البلدين، بشرط عدم الإسراف في التعاون معهم كما حدث من قبل، مع الاستمرار في المطالبة بإعادة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين، لتعود العلاقات سيرتها الأولى بين البلدين. وهذه السياسة تحقق لمصر مراقبة الموقف عن كثب وتحذر العسكريين من الإقدام على مغامرة غير محسوبة، كما تمكنها من الاتصال بزعماء الأحزاب وتوجيههم إن لزم الأمر، وفي الوقت نفسه لا تغضب هذه السياسة السلطة العسكرية الحاكمة، كما فعلت العراق، وتمكن مصر من مواصلة مطالبها بحياة نيابية والإفراج عن المعتقلين تنفيذاً للوعود التي قطعها العسكريون على أنفسهم.

وإذا دعت الضرورة لانتهاج سياسة جديدة فالأفضل عدم التورط في سياسة فردية، بل يجب الاتفاق مع الدول العربية على سياسة موحدة، لاسيما بعد أن لمس الجميع الأضرار الناجمة عن اتخاذ مواقف متباينة، ومنتبين من التعليق الذي ذيل التقرير استحسنان وزارة الخارجية المصرية للتقرير نظراً لدقته من حيث المعلومات الواردة به والتحليل؛ لذا تبنت الخارجية المصرية هذا الموقف. (١٢٩)

لم تقف وزارة الخارجية عند رأي وزيرها المفوض في دمشق وإنما وجهت الدعوة لجميع مفوضيها في البلاد العربية وبعض البلدان الأوربية لعقد مؤتمر في القاهرة وآخر في باريس لبحث سياسة مصر إزاء القضايا العربية، ومنها سياستها الجديدة التي تبنتها تجاه انقلاب الشيشكلي الأخير. وقد قرر المؤتمر تأييد سياسة مصر في سوريا التي نصح بها وزيرها المفوض هناك للأسباب المقنعة التي أدلى بها في تقاريره العديدة، ورأى المؤتمر أن التخلي عن هذه السياسة أمر بعيد عن الحكمة، لأن مصلحة البلاد العربية أن تبدو متحدة متماسكة في محيط عالمي مضطرب. (١٣٠)

أخذ رجال الانقلاب الرابع ما نشر في الصحافة المصرية عن الانقلاب بحساسية شديدة، ولاسيما الأخبار غير الدقيقة، فنشرت الأهرام بعددها الصادر في الأول من يناير ١٩٥٢ أنباء عن محاولة اغتيال جديدة تعرض لها الشيشكلي، فأمر قادة الانقلاب بتتبع أعداد الجريدة في سوريا ومصادرتها، وأبلغوا احتجاجهم للمفوضية المصرية؛ لذا طلب الوزير المفوض المصري بدمشق دعوة الصحف المصرية إلى عدم التعليق على أحداث سوريا بصورة تسيء إلى العسكريين، وقد اطلع وزير الخارجية على التقرير المذكور وكلف إدارة الصحافة بالوزارة بمتابعة كل ما ينشر عن الانقلاب السوري في الصحف المصرية وعرضه على الوزير شخصياً. (١٣١)

شهدت سوريا في العشرين من يناير أول موقف عدائي ضد الجيش عقب الانقلاب الرابع، إذ قامت مظاهرات في دمشق نظمها طلاب المدارس الثانوية والجامعة، هتف المتظاهرون هتافات عدائية ضد الجيش ونادوا بسقوط (الطاغية الشيشكلي وأذنابه) كما رشقوا الجنود بالحجارة، ورد الجنود بإطلاق النار على الطلاب وضربوا بعضهم ضرباً مبرحاً، لم تنج منه الطالبات، وانتقلت المظاهرات إلى مدن حلب وحمص، وألقي القبض على الكثيرين وأغلقت المدارس والجامعات. ونظم الإخوان المسلمون مظاهرة في سوق الحميدية وهتفوا ضد الدفاع المشترك والاستعمار الأجنبي، الأمر الذي أزعج العسكريين. وقد اتهم الشيشكلي الإخوان بتدبير كل هذه المظاهرات، بهدف تحدي سلطة الجيش وإشاعة الفوضى، وليس تأييد مصر. وعلق الوزير المصري على هذه الأحداث بأن العسكريين يتخبطون ويخسرون الأرض التي كسبوها منذ بداية الانقلاب، فغدوا على خلاف مع كل الطوائف والأحزاب، ورأى الوزير المصري أن الحل الأمثل هو إقامة حكم مدني يتولى أمر إعادة الحياة النيابية، إذ لا خير في أن يتولى العسكريون

هذا الأمر بأنفسهم، وعبر عن اطمئنانه إزاء ارتفاع الأصوات في سوريا ضد العسكريين، فهذا سيحملهم على انتهاج أحد أمرين؛ إما التفاهم مع المدنيين أو قمعهم والأمر الأخير سيعود عليهم بأوخم العواقب. (١٣٢)

ألقي الشيشكلي القبض على الإخوان المسلمين ووجه إليهم عدداً من التهم منها التحريض ضد الانقلاب وتأييد الشيوعية ورفض إقامة تماثيل، ولم يذكر تأييدهم للقضية المصرية ضمن التهم، حرصاً منه على عدم إغضاب الحكومة المصرية. وعندما التقت الأهرام بالمستشار حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان لاستبيان رأيه فيما حدث للإخوان في سوريا، قال الهضيبي: أُلقي القبض على السباعي وإخوانه في سوريا لأنهم ذهبوا إلى المفوض المصري في دمشق وأعلنوا تأييدهم للقضية المصرية، أما ما قد قيل عن أنهم سجنوا لموقفهم الرفض لإقامة تماثيل أو تأييد الشيوعية فالمعروف أن الإسلام ضد الشيوعية والشعب السوري في حاجة إلى كل ما ينفق على إقامة التماثيل. وعن رأيه في ضرورة تدخل الدول العربية لوضع حد للأزمة في سوريا، قال الهضيبي أتمنى أن تحل سوريا مشاكلها دون تدخل من أحد. (١٣٣)

لم تُرض السياسة المصرية رجال الأحزاب في سوريا فقد كانوا ينتظرون من مصر الكثير والكثير، فيقول وزير مصر المفوض في دمشق: "حدثني زعماء الأحزاب جميعاً عن بطش العسكريين وعن الاعتقال ومرارته، ولم يتحدث أحد منهم عن التضحية في سبيل المصلحة العامة... والمؤلم أن الخلافات بين رجال الأحزاب هي اللغة المسيطرة على خطابهم، فالفكرة الحزبية تملك عليهم مشاعرهم وتوجههم أسوأ توجيه، سؤال واحد يجمعهم يحفظونه عن ظهر قلب ألا وهو ما الذي ستفعله مصر والدول العربية من أجلنا لخلص سوريا من حكم الجيش؟ ... فهم يريدون إعادة الجيش إلى تكئاته وحمل مفاتيح الحكم إليهم وهم في بيوتهم كمن قالوا لنبيهم [أذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون] وطلب أحد أعضاء الحزب الوطني البارزين أن يقاطع العرب حكومة سوريا العسكرية ويعيدون الحكومة الشرعية التي يمكن أن يكونها الأحزاب في مصر كما حدث في الحرب العالمية الثانية، فقلت القياس مع الفارق فالحكومات التي تكونت في الخارج إبان الحرب كانت ضد الاحتلال أما العسكريون في سوريا من أبناء البلد، ثم من يضمن ألا يعلن العسكريون انسحاب سوريا من جامعة الدول العربية أو منعهم من الاتجاه نحو إسرائيل. (١٣٤)

ومع تصاعد المعارضة لحكم العسكريين في سوريا، تعالت أصوات قادة الانقلاب بأن الجيش فريق من الأمة له ما لغيره من حقوق في توجيه سياستها، وأنه يضم عدداً من المتعلمين القادرين على إدارة البلد، وبرر الشيشكلي الحكم العسكري في مهرجان مؤازرة التسليح قائلاً " إن مهمة الجيش بعد كارثة فلسطين واجباً وفريضة ... لقد قدم الجيش الفلسطيني أعظم التضحيات وحارب بلا سلاح وانتصر بمعداته القليلة وانتزع المواقع الحصينة من أيدي الصهاينة الغاصبين

وقدم الوطن شهداء أبرزهم... إن هؤلاء القادة مسئولون قبل غيرهم عن استقلال هذه البلاد وأمنها، وإن ارتداء الثياب العسكرية لم يجردهم من وطنيتهم بل ضاعف من شعورهم بها... إن من حق الجيش وواجبه أن لا يسمح لأحد بوضع العثرات في طريق تقدمه" وعلق الوزير المفوض المصري بأن الشيشكلي ذكر أسماء الشهداء ونسي أن يذكر أسماء المواقع الحصينة التي انتزعتها جيشه وكأنه يؤرخ من خياله.^(١٣٥)

وأمام استمرار مصر في عدم الاعتراف بالنظام السوري الجديد اتجه الشيشكلي إلى السعودية التي اعترفت به وقدمت له قرضاً، فأعلن الشيشكلي أن انقلابه يهدف إلى الحيلولة دون ضم سوريا إلى العراق والقضاء على الفريق الذي يعمل لتحقيق فكرة الاتحاد. واعتبرت مصر هذه السياسة من جانب السعودية تأييد للطغيان العسكري القائم في سوريا بهدف إيجاد كتلة مناوئة للعراق، وفي هذا تغليب للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وهي سياسة تؤدي إلى انقسام العرب وتصب في مصلحة إسرائيل وحدها.^(١٣٦) ومع إيماننا بمصادقية السياسة الجديدة التي تدعو إليها مصر، فإن السياسة التي انتهجتها السعودية وتتنقدها مصر هي نفسها السياسة المصرية السعودية إزاء الانقلابات السورية الثلاث السابقة. لكن يبدو أن هاجس الخوف من الانقلابات العسكرية بدأ يمتلك القيادة السياسية آنذاك.

وتوجهات السياسة المصرية الجديدة تتطلب منّا بيان مطالب مصر من قادة الانقلاب في سوريا؛ وهي تنحصر في مطلبين أساسيين هما:

- سرعة الاعتراف بلقب الملك فاروق الجديد "ملك مصر والسودان".

- الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة النيابية.

وفيما يتعلق بالمطلب الأول ربط الشيشكلي بين الاعتراف باللقب الجديد للملك فاروق واعتراف مصر بالحكم القائم في سوريا، فليس من المعقول أن يطلب الاعتراف من هيئة غير معترف بها. واعتراض سوريا بلا شك له وجاهته، ومع ذلك اعترفت سوريا باللقب الجديد للملك فاروق لعل ذلك يقرب المسافة بين البلدين. أما فيما يتعلق بالمطلب الثاني فقد اعتبرته سوريا تدخلاً في شؤونها الداخلية بما يتناقض مع سياسة مصر وميثاق الجامعة العربية، وكان جواب وزير مصر المفوض أن المسألة ليست شروطاً تملّوها مصر إنما هي رغبات ونصائح يفرضها واجب الأخوة، وأن هدف مصر استقرار الأمور في بلد عربي شقيق، وقد أمكن إقناع الجانب السوري في مسألة المعتقلين فبدأ الإفراج عنهم على دفعات كان آخرها الإفراج عن السباعي مرشد الإخوان في سوريا ورشدي الكخيا رئيس حزب الشعب.^(١٣٧)

أما مسألة الحياة النيابية فقد رأى الوزير المفوض المصري في دمشق أن الحكم العسكري السوري سيستمر ما لم يقع واحد من الاحتمالات التالية:

١- أن تتحد كلمة الأحزاب السياسية وتقف صفاً واحداً ضد العسكريين تعضدهم حركة داخلية قوية، وهو احتمال مستبعد لتناحر الأحزاب وتغليبهم للمصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

٢- أن تتفق الدول العربية جميعاً على سياسة موحدة إزاء سوريا تقوم على نصح العسكريين والضغط عليهم لإعادة الأوضاع الطبيعية، وهذا يقتضي تجرد الدول العربية من اتجاهات معينة تدفعها لانتهاج سياسة خاصة تجاه سوريا مثل العراق والسعودية.

٣- أن يقع انقلاب عسكري جديد، وهو ما يعول عليه الزعماء السوريون وينتظرونه بين يوم وآخر، وهو أمر صعب ولكنه ليس بالمستحيل، لكن ما جدوى انقلاب يأتي بعسكريين جدد إلى سدة الحكم؟! (١٣٨)

استمر الجدل بين مصر وسوريا فشكت الدوائر الرسمية السورية من أن زوجة معروف الدواليبي- رئيس الوزراء السابق والمعتقل منذ ٢٩ يناير ١٩٥٢- الفرنسية مقيمة في مصر وتقوم بنشاط معادٍ للحكومة السورية، أحالت الخارجية المصرية الأمر إلى الداخلية لمنع المذكورة من ممارسة أي نشاط سياسي، فردت الداخلية بأن السيدة المذكورة غير موجودة بمصر. (١٣٩) وكانت زوجة الدواليبي قد قدمت طلباً للحكومة المصرية، شكت فيه من تجاوزات ترتكب ضد زوجها في المعتقل، وطلبت توسط مصر لإخراج زوجها من معتقله، ومحاكمته أمام القضاء إن كان مداناً بشيء، وقالت أنها لا ترى في اللجوء إلى كبار الأسرة العربية شيئاً ليتدخلوا لإنصاف زوجها. (١٤٠)

صدر يوم ٦ إبريل ١٩٥٢ مرسوم تشريعي يقضي بحل الأحزاب السياسية في سوريا ريثما يصدر تشريع جديد بتنظيم الأحزاب والمنظمات السياسية، وقد ضرب الشيشكلي ضربته وهو واثق أن زعماء الأحزاب لن يحركوا ساكناً، ولم يكتف الشيشكلي بحل الأحزاب بل أمعن في إذلالها، فأمر بمصادرة ممتلكاتها وتوزيعها على الجمعيات الخيرية. وعلق الوزير المفوض المصري في مذكرته بأن العسكريين في سوريا قد ركبوا رؤوسهم وانتفخت أوداجهم ويتحدثون صراحة عن نجاح فرانكو في أسبانيا وأتاتورك في تركيا وأن حكومة الحزب الواحد حققت ما لم تحققه حكومة الأحزاب المتعددة. وعلى ذلك فإن الأمر في سوريا مرشح لقيام حزب واحد يؤلفه العسكريون ويحكم البلد بمجلس نيابي صغير معين، ولا يستبعد أن يكون رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة من العسكريين، وقد تتقلب الدكتاتوريات المؤقتة التي جاءت نتيجة انقلاب عسكري إلى دكتاتوريات دائمة، تنتشر وراء مجلس نيابي معين. (١٤١) ورصدت المفوضية المصرية في دمشق مباركة الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا لتلك الخطوة. (١٤٢) وهو تصرف غريب من جانب الدول الديمقراطية الغربية، قد يبرره أن أفكار بعض الأحزاب السورية المنحلة اشتراكية تميل بتوجهاتها إلى جانب الاتحاد السوفيتي، لكنه مبرر غير كاف، والمبرر الأكثر إقناعاً أن

نموذج الدكتاتورية العسكرية في سوريا آنذاك قد قوبل بارتياح ومساندة من جانب تلك الدول، فالديمقراطية في سوريا وأمثالها قد تحرم الدول الغربية من مكاسب يسهل تحقيقها في ظل النظم الدكتاتورية غير المؤيدة شعبياً.

وعلقت الصحافة السورية على قرار حل الأحزاب بأن البلاد منذ أن نالت استقلالها لم تر تنظيمًا حزبياً بالمعنى الصحيح وفق منهج علمي، إنما عرفت تكتلات توسعت حول اعتبارات شخصية أو طبقية أو إقليمية، كما عرفت فرقا استوحت قواعدها من مذاهب ومنظمات أجنبية لا تتفق مع مصلحة البلاد. حدّت برامج هذه الأحزاب من حرية المنتسبين إليها وألزمتهم بأيدولوجيات معينة حتى عمت الفوضى المجتمع السوري.^(١٤٣) ومن الصعب الحكم على التجربة الحزبية السورية في هذا الوقت المبكر، وأياً كان الأمر فإنه وصف ينطبق على التجربة الحزبية في دول العالم الثالث كلها في ظل الدكتاتوريات الحاكمة حتى يومنا هذا.

وبعيداً عن التجربة الحزبية حاول معروف الدواليبي أن يوحد جبهة المعارضة داخل سوريا، فقام بعد الإفراج عنه ورغم الحصار الشديد المفروض عليه بزيارة المفوضية المصرية، وشكر الحكومة المصرية على دورها في الإفراج عنه وعن زملائه، وأوضح أن دور مصر وموقفها تميزا بالحكمة وعدم الاندفاع، فلم تندفع في تأييد الانقلاب كما فعلت السعودية، أو معاداته كما فعلت العراق، وتساءل عما يمكن أن تفعله مصر، فأوضح الوزير المصري أن حكومته لا تستطيع أن تفعل شيئاً في الوقت الراهن أكثر مما فعلت، لاسيما في ظل صمت المعارضة وتعاون بعض أفرادها مع الحكومة القائمة، فوعد الدواليبي بتكوين جبهة داخلية من الأحزاب لمواجهة الموقف، وأنه لا يستبعد قيام انقلاب عسكري جديد. وعلق الوزير المصري أنه لا يستبعد محاولة الدواليبي لكنه يشك في نجاحه.^(١٤٤)

وتجاوباً مع الضغوط المصرية ساد اتجاه لدى الحكومة المصرية أن يبقى فوزي سلو رئيساً للجمهورية ويعين وزارة مدنية من شخص محترم يقبل التعاون مع العسكريين بوجهونه وفق مصالحهم. وقد رفضت الشخصيات الكبرى كلها هذا المنصب وفي مقدمتهم خالد العظم رئيس الوزراء الأسبق، وأمام هذا الرفض لم يجد العسكريون بداً من احتفاظ رئيس الدولة بمنصب رئيس الوزراء إلى جانب منصبه ولو لمدة معينة ريثما يتم الاتفاق مع شخصية تقبل المنصب وفق شروط العسكريين. ورأى الوزير المفوض المصري أن التغيير ظاهري يهدف إلى إيهام الناس أن البلاد تسير في طريق العودة إلى الحكم المدني، وإعطاء صورة مدنية للحكم أمام الدول المعارضة للانقلاب العسكري، وتوقع أن يستمر الشيشكلي في سياسته لإدارة شؤون الحكم من وراء ستار فيقول "إذا كان فوزي سلو هو الشخص الأول من حيث الشكل فإن الشيشكلي هو (الأب والابن والروح القدس) رغم تظاهره بالزهد وإعلانه عن رغبته في البقاء حيث هو رئيساً

للأركان، إن مطامعه لا تقف عند حد، فكثيراً ما نسي تواضعه واصطدم بفوزي سلو الرجل الطيب الذي نجح في أن ينحني للعاصفة»^(١٤٥)

ومما لاشك فيه أن النمط المشار إليه يضمن للشيشكلي تحريك الأحداث من وراء ستار كما يضمن له البقاء، فإذا ظهر غضب جماهيري من الحكومة قام بانقلاب جديد يغير فيه رئيس الجمهورية فوزي سلو ويستمر هو في تحريك الأمور بشكل خفي، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك. هكذا أطاح الشيشكلي بالسياسيين المدنيين واستمر في التحكم بالأمر من وراء ستار، واضعاً فوزي سلو في المواجهة، لكنه اضطر في كثير من الأحيان أن يحكم حكماً عسكرياً فريداً سافراً، الأمر الذي حملته سلبيات الحكومة القائمة. أما الحكومة المصرية فقد تغيرت سياستها تجاه سوريا، رغم ما كانت تعانيه قبل حركة يوليو ١٩٥٢، فتخلت عن خوفها من هاجس مشروعات الوحدة السورية، وارتقت لتتخذ موقفاً معتدلاً متوازناً متحلية بمبدأ توبار؛ فلم تعادي العسكريين ولم تعترف بهم، إنما وضعتهم تحت ضغط وظلت تتصحهم بالإفراج عن المعتقلين والعودة بالبلاد إلى الحكم المدني، واضعة توحيد الصف العربي نصب عينيه، ولعل الدافع الأول لهذه السياسة يتمثل في طغيان المشكلات الداخلية على مخاوف الملك فاروق من مشروعات الوحدة السورية.

الخاتمة:

وهكذا أقلت انقلابات سوريا المتلاحقة بظلالها على منطقة الشرق الأدنى، في حقبة حرجة من تاريخها المعاصر، وإذا كان الموقف المصري الرسمي والصحفي قد تميز بالاعتدال من قضايا الانقلابات في سوريا، فلم يخض في مشروعيتها معتبراً إياها حوادث داخلية، لكنه انساق وراء التصدي لهاجس الوحدة السورية-العراقية أو الهلال الخصيب، أما إدراك البعد الاستراتيجي لسوريا وأهمية توحيد الصف العربي فلم تتضح إلا مع الانقلاب الرابع الذي حاول التأصيل لدكتاتورية عسكرية شاملة، فقد جاء الموقف المصري بعد أن تخلص من هاجس الوحدة وتحلى بمبدأ توبار أكثر اتزاناً واعتدالاً وقدرة على توحيد الصف العربي، بما يليق بمكانة مصر ودورها التاريخي في المنطقة، لكن لم تتبلور معها فكرة وضع الكيان الصهيوني بين فكي الكماشة. أما بالنسبة لفرضية وجود يد أجنبية في انقلابات سوريا فقد رجحت الدراسة وجود يد أمريكية في انقلابي حسني الزعيم والشيشكلي (الانقلاب الرابع)، وهما نموذج لدكتاتورية عسكرية مناقضة تماماً للنموذج الديمقراطي الغربي، وقد يبدو غريباً أن تساند الولايات المتحدة مثل هذه النماذج الدكتاتورية، لكن الديمقراطية في سوريا ومثيلاتها قد تحرم الولايات المتحدة من مكاسب يسهل تحقيقها في ظل النظم الدكتاتورية غير المؤيدة شعبياً. وتركت العراق ومن ورائها بريطانيا بصمة واضحة على انقلاب سامي الحناوي. وجاء الانقلاب الثالث ضربة لمشروع الوحدة العراقية-السورية ومع ذلك ظل هاجس الوحدة يخيم على العلاقات المصرية السورية.

ويتضح لنا أن انقلابات سوريا المتتالية رافقها غياب الوعي القومي من ناحية وتغليب المصلحة الشخصية لدى العروش الملكية بالمنطقة من ناحية أخرى، الأمر الذي أدى إلى خلق صراعات عربية باردة، بين الأسرة الهاشمية والعرشين العلوي والسعودي. وكانت الخيانة بشأن قضية فلسطين تهمة جاهزة تقاذفها الأطراف العربية تبرئة لساحة طرف على حساب طرف آخر، ومازال هذا المثل تائراً بين الأشقاء العرب، لذا نعمت إسرائيل بحياة هائلة تفرغت خلالها للبناء الداخلي، بعد أن أمنت جانب أعدائها بانشغالهم في خلافات جانبية لا طائل من ورائها بين تأييد أو معاداة هذا الانقلاب أو ذلك.

الحاشية

- (١) كان معروف الدواليبي عضواً بالكتلة الوطنية بحلب، ثم عضواً بمجلسها الأعلى عام ١٩١٨، مارس المحاماة حتى عام ١٩٣٩، عاش في أوروبا وحصل على الدكتوراه إبان الحرب العالمية الثانية، ثم عاد إلى سوريا وعمل أستاذاً بكلية الحقوق، و انتخب نائباً عن حلب في المجلس النيابي السوري عام ١٩٤٧، ثم انضم إلى حزب الشعب عام ١٩٤٨، وفي أواخر ديسمبر ١٩٤٩ عين وزيراً للاقتصاد الوطني حتى النصف الثاني من عام ١٩٥٠، أصبح رئيساً للمجلس النيابي في يونيو ١٩٥١، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية في دمشق بشأن الإفراج عن د. معروف الدواليبي، ٢٣ إبريل ١٩٥٢
- (٢) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، **مذكرات دكتور معروف الدواليبي** (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص ١١٥
- (٣) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ٩ سري، من الخارجية السورية إلى المفوضية المصرية بدمشق، ١٩ يونيو ١٩٤٥، ورد الخارجية المصرية في ٣ ديسمبر ١٩٤٦
- (٤) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ٩ سري، من وكيل وزارة الخارجية المصرية إلى وزير مصر المفوض في دمشق، ٣١ ديسمبر ١٩٤٧
- (٥) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٨ (سوريا) ملف رقم ١٠ سري، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢١ يناير ١٩٤٧
- (٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، مذكرة سفارة مصر بدمشق عن سوريا ومشاريع الشرق الأوسط الدفاعية، ٣ إبريل ١٩٥٤
- (٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٤، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية بشأن ملخص مقال في جريدة أخبار موسكو، ١٠ فبراير ١٩٤٨
- (٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٣، الملك عبد الله بن الحسين إلى الرئيس شكري القوتلي، ١٤ أغسطس ١٩٤٧
- (٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج٣، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، أول أكتوبر ١٩٤٧
- (١٠) Paper Prepared in the Dep. Of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, **Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, pp.1206- 1208**
- (١١) Paper Prepared in the Dep. Of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, **Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1209**
- (١٢) نشأ حسني الزعيم في بيت علم، كان والده مفتي حلب، التحق بالمدرسة الإعدادية العسكرية بدمشق، وتخرج في الكلية الحربية العالية باستانبول في مستهل الحرب العالمية الأولى، والتحق بوحدة الجيش العثماني، ثم بالجيش السوري، والتحق بين الحربين العالميتين ببعثة عسكرية في فرنسا، وخلال الحرب العالمية الثانية تصدى للإنجليز فتم اعتقاله، وظل قيد الاعتقال حتى أفرج عنه شكري القوتلي، ترقى في الجيش السوري حتى أصبح قائده، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج١، تقرير المفوضية المصرية بعمان بشأن الانقلاب السوري، ٣٠ إبريل ١٩٤٩
- (١٣) **البلاغ**، ٢ إبريل ١٩٤٩، ص ١
- (١٤) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 25th Apr. 1949, **Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p.1630**
- (١٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج٣، كتاب السفير المصري بدمشق بشأن انقلابات سوريا ودور معروف الدواليبي فيها، ١٤ نوفمبر ١٩٥٥

- (١٦) المقطم، ٦ إبريل ١٩٤٩، ص ٢
- (١٧) Noam Chomsky, *World Orders Old and New* (Colombia University Press, 1996) pp.199,200
- (١٨) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، *مذكرات دكتور معروف الدواليبي*، ص ص ١٢٩ - ١٣١
- (١٩) Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 25th Apr. 1949, *Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, pp. 1630, 1631*
- (٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، قصاصة من جريدة العهد {عراقية} ٢١ مايو ١٩٤٩
- (٢١) راجع على سبيل المثال: *الأخبار*، ٩ إبريل ١٩٤٩، ص ١، و ١٦ إبريل ١٩٤٩، ص ١، و *البلاغ*، ٤ إبريل ١٩٤٩، ص ٣ و ٢
- (٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-١، بيان عن زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى سوريا، صادر عن الأمانة العامة للجامعة، ٢٣ إبريل ١٩٤٩
- (٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٣ إبريل ١٩٤٩
- (٢٤) *الأهرام*، ١٥ يوليو ١٩٤٩، ص ١
- (٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، مذكرة مرفوعة من الخارجية السورية إلى مجلس الوزراء غير معدة للنشر، ٦ إبريل ١٩٤٩
- (٢٦) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة ٢٦ (سوريا)، ملف رقم ٤، من القائم بأعمال السفارة المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٣ إبريل ١٩٤٩
- (٢٧) كان محسن البرازي المستشار الأول لشكري القوتلي في العهد السابق، ثم تعاون مع الزعيم فعينه رئيساً للوزراء. راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٣، كتاب محمود رياض السفير المصري في دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور معروف الدواليبي فيها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٥
- (٢٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٧ إبريل ١٩٤٩
- (٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، تقرير إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية بشأن تطورات انقلاب سوريا، ١٦ إبريل ١٩٤٩
- (٣٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، التقرير السري للمفوضية المصرية ببيروت بشأن الحالة في سوريا، ٢٢ إبريل ١٩٤٩
- (٣١) *البلاغ*، ١٨ إبريل ١٩٤٩، ص ١
- (٣٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٠ إبريل ١٩٤٩
- (٣٣) *الزمان*، ٢٢ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٣٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، قصاصة من صحيفة ألف باء السورية، ٢٩ إبريل ١٩٤٩
- (٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، قصاصة من صحيفة النصر السورية، ٢٤ إبريل ١٩٤٩
- (٣٦) فتح الله ميخائيل صقال، *من ذكريات حكومة حسني الزعيم* (دار المعارف، القاهرة، د.ت) ص ص ٤٧، ٤٨
- (٣٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٣ إبريل ١٩٤٩
- (٣٨) راجع على سبيل المثال: *الأخبار*، ٧ مايو، ١٩٤٩، ص ١
- (٣٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٣ إبريل ١٩٤٩
- (٤٠) *الأخبار*، ٣٠ إبريل ١٩٤٩، ص ٢
- (٤١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-١، قصاصة من صحيفة الأيام السورية، ٢٨ إبريل ١٩٤٩
- (٤٢) *مضابط مجلس النواب*، الهيئة النيابية التاسعة، دور الانعقاد العادي الخامس، المضبطة رقم ٢٦، ٢ مايو ١٩٤٩
- (٤٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١، ملف ١٢/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية في بغداد بشأن الاتجاه الجديد في سوريا وأثره على وزارة نوري السعيد، ٣٠ إبريل ١٩٤٩
- (٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤، ملف ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب مفوضية المملكة الأردنية في القاهرة إلى رئيس مجلس الوزراء المصري، أول مايو ١٩٤٩
- (٤٥) *الزمان* (المصرية)، ٥ يوليو ١٩٤٩، ص ص ١، ٢

- (٤٦) كان في سوريا آنذاك إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين ستة أحزاب، هي حزب البعث، والشعب، والوطني، والعربي الاشتراكي، والجمهوري الاشتراكي، والتعاوني الاشتراكي. شمل قرار الحل جميع الأحزاب بما فيها الإخوان، وإن كان القرار قد أوقف نشاط الأحزاب العلني فإنه لم يقض عليها، فظلت تمارس نشاطها سراً بين طلاب الجامعة، وانتشلت الحكومة بمراقبة هذا النشاط، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف ١٣/٣١/٣٧، مذكرة سفير مصر المفوض في سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ يناير ١٩٥٣
- (٤٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية، أول يونيو ١٩٤٩
- (٤٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الحالة في سوريا، ٧ يونيو ١٩٤٩
- (٤٩) الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محفظة رقم ٨ (سوريا)، ملف رقم ٥ سري جـ٤، كتاب وزارة الخارجية إلى المفوضية المصرية بدمشق، أول أغسطس ١٩٤٩
- (٥٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩
- (٥١) البلاغ، ١٢ إبريل ١٩٤٩، ص ١
- (٥٢) الزمان، ١٣ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٥٣) ولد سامي الحناوي في حلب سنة ١٨٩٨، تخرج في دار المعلمين، ثم التحق بالخدمة في الجيش التركي عام ١٩١٦، وانتسب لمدرسة استانبول العسكرية، ثم المدرسة الحربية بدمشق، ورفي في سلم الجندية واشترك في حرب فلسطين، ثم رقي إلى رتبة زعيم مكافأة له على اشتراكه في الانقلاب الأول، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩
- (٥٤) Memorandum by the Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, **Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p. 1635**
- (٥٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩
- (٥٦) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، **مذكرات دكتور معروف الدواليبي**، ص ١٣٢
- (٥٧) Paper Prepared in the Dep. Of State about the Political Union of Syria and Iraq, Washington, 25th Apr. 1950, **Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p. 1208**
- (٥٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بشأن حوادث سوريا، ١٧ أغسطس ١٩٤٩
- (٥٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩
- (٦٠) البلاغ، ٢٠ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٦١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وزير خارجية مصر بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩، والبلاغ، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ٢
- (٦٢) الزمان، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٦٣) البلاغ، ١٧ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٦٤) البلاغ، ١٦ أغسطس ١٩٤٩، و ١٧ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٦٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، بلاغ رقم ٨ صادر من القيادة العامة للجيش السوري، ١٤ أغسطس ١٩٤٩
- (٦٦) هاشم الأتاسي زعيم عائلة الأتاسي بحلب، بلغ من العمر وقت الانقلاب ٧٥ عاماً، كان أحد المحافظين في العهد التركي، عندما تولى الملك فيصل عرش سوريا اختاره رئيساً للوزراء، وهذا سر ميله للعراق، انتخب عام ١٩٣٦ رئيساً لسوريا ثم استقال لاختلافه مع المندوب السامي الفرنسي، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق بشأن الانقلاب الثاني، ١٦ أغسطس ١٩٤٩
- (٦٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ جـ٣، كتاب محمود رياض السفير المصري في دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور الدواليبي فيها، ١٠ نوفمبر ١٩٥٥
- (٦٨) الأهرام، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ١
- (٦٩) الزمان، ١٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ١

Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, (٧٠)
Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, p. 1635

Paper Prepared in the Dep. Of State about the Political Union of Syria and Iraq, (٧١)
Washington, 25th Apr. 1950, **Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p. 1208**

(٧٢) الزمان، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، والأخبار، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٩، والأهرام، ١٦ و ١٨ أغسطس ١٩٤٩
(٧٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، تقرير
المفوضية المصرية ببغداد بشأن الانقلاب السوري الثاني، ١٨ أغسطس ١٩٤٩

(٧٤) الأخبار، ١٨ أغسطس ١٩٤٩، ص ٧

(٧٥) البلاغ، عدد ٨٥٢٠، ٢٥ أغسطس ١٩٤٩، ص ١

(٧٦) الأهرام، ٢١ أغسطس، ص ١١٩٤٩

(٧٧) الزمان، ٢١ أغسطس ١٩٤٩، ص ١

(٧٨) المصري، ٣ سبتمبر ١٩٤٩، ص ٣

(٧٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، كتاب
المفوضية المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، ٢٥ أغسطس ١٩٤٩

(٨٠) الزمان، ٢١ أغسطس ١٩٤٩، و ٢٣ أغسطس ١٩٤٩، ص ١

Paper Prepared in the Dep. Of State about the Political Union of Syria and Iraq, (٨١)
Washington, 25th Apr. 1950, **Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, pp.1208- 1210**

Memorandum of Secretary of State to the President , Washington, 19th Sep. 1949, (٨٢)
Foreign Relations of USA, 1949. Vol. VI, pp. 1635, 1636

(٨٣) المصري، ١٩ سبتمبر ١٩٤٩، ص ١

(٨٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، برقية الملك عبد
العزيز إلى الملك فاروق، ١٢ ذو الحجة ١٣٦٨ / ١٩ أكتوبر ١٩٤٩

(٨٥) غريب أن يطلق إسماعيل صدقي لفظة أجنبية على بلدان عربية، اللهم إلا إن كان خطأ مطبعي في المضبطة

(٨٦) مضابط مجلس الشيوخ، دور الانعقاد العادي ٢٤، الجلسة ٤٩، أول نوفمبر ١٩٤٩، ص ١٨٢٩

(٨٧) البلاغ، ٢٤ نوفمبر ١٩٤٩، ص ١

(٨٨) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، مذكرات دكتور معروف الدواليبي (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص
١٣٣

(٨٩) البلاغ، ١٩ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١

(٩٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٣، كتاب محمود
رياض سفير مصر في دمشق بشأن الانقلابات السورية ودور معروف الدواليبي فيها، نوفمبر ١٩٥٥

(٩١) عبد القدوس أبو صالح ومحمد الهاشمي، مذكرات دكتور معروف الدواليبي (مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥) ص
١٣٥، ١٣٦

(٩٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية
المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية في القاهرة بشأن وقع أبناء سوريا في العراق، ٢٦ ديسمبر ١٩٤٩

Secretary of State to the Legation in Syria , Washington, 7th Jan. 1950, **Foreign** (٩٣)
Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1201

The Minster in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 9th Jan. 1950, (٩٤)
Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1202

(٩٥) البلاغ، ٢٢ ديسمبر ١٩٤٩، ص ١

(٩٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، تقرير
المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية في القاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠

(٩٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، كتاب
المفوضية المصرية ببيروت إلى وكيل وزارة الخارجية، سري بشأن اغتيال اللواء الحناوي، ٣١ أكتوبر ١٩٥٠

(٩٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية
المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٦ يناير ١٩٥٠

The Minster in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 10th Jan. 1950, (٩٩)
Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1203

The Minster in Syria (Kelley) to the Secretary of State, Damascus, 24th Feb. 1950, (١٠٠)
Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V, p.1205

- (١٠١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩
- (١٠٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية المصرية بجدة إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ يناير ١٩٥٠
- (١٠٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢ فبراير ١٩٥٠
- (١٠٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، قصاصة من جريدة السجل العراقية، ٥ يناير ١٩٥٠
- (١٠٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية المصرية في بيروت إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ مارس ١٩٥٠
- (١٠٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ٣٦٤ (رقم قديم)، ملف ٣/٧/٢٢٨، تقرير المفوضية المصرية بدمشق، ٢٢ فبراير ١٩٥٠
- (١٠٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، بشأن اغتيال قائد سلاح الطيران ٥ أغسطس ١٩٥٠
- (١٠٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠
- (١٠٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، تقرير المفوضية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية في القاهرة، ١٢ سبتمبر ١٩٥٠
- (١١٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤١ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، تقرير المفوضية المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية في القاهرة بشأن المشروع الفيدرالي، ١٦ سبتمبر ١٩٥٠
- (١١١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، صورة كتاب من مجهول من قبرص إلى عبد الرحمن عزام أمين عام جامعة الدول العربية، ١٧ سبتمبر ١٩٥٠
- (١١٢) المصدر نفسه
- (١١٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية المصرية في سوريا، ١٦ يناير ١٩٥٠
- (١١٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، من أحمد رضوان القائم بأعمال المفوض المصري في دمشق بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٣٠ يناير ١٩٥١
- (١١٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، ملخص ما نشرته الصحافة السورية بشأن محاولة اغتيال الشيشكلي، يناير ١٩٥١
- (١١٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٢، من وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة إلى وزير مصر المفوض بدمشق، سري في ١٠ إبريل ١٩٥١
- (١١٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٢٤٤ (رقم قديم)، ملف رقم ٥/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية في سوريا، ١٦ يناير ١٩٥٠
- (١١٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٢/٣١/٣٧ ج-٤، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ إبريل ١٩٥١
- (١١٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية في دمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ ديسمبر ١٩٥١
- (١٢٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب سفير مصر المفوض بسوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢
- (١٢١) ينسب هذا المذهب إلى توبار Tobar وزير خارجية الإكوادور آنذاك صاحب الفكرة في مواجهة انقلابات أمريكا اللاتينية التي بلغت حد الإزعاج، ويهدف المبدأ إلى الحد من الانقلابات والثورات العسكرية في تلك البلدان، وكانت بلدان أمريكا اللاتينية قد عانت كثيراً من الانقلابات، فلا تكاد حكومة تستقر في دست الحكم قليلاً حتى تُطرد وتحل محلها حكومة أخرى، فتبنت دول أمريكا اللاتينية رأي توبار بالألا تعترف فيما بينها بأي حكومة جديدة عن طريق الانقلاب السياسي أو العسكري ضد الحكومة الشرعية إلا إذا أظهر الشعب في انتخابات حرة رضاه عن الوضع الجديد، راجع: الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الرأي لوزارتي الخارجية والعدل بشأن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.
- (١٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الرأي لوزارتي الخارجية والعدل بشأن الاعتراف بالحكومة السورية الجديدة.
- (١٢٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢

- (١٢٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢
- (١٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٢ يناير ١٩٥٢
- (١٢٦) Noam Chomsky, *World Orders Old and New*, p. 200
- (١٢٧) The Minster in Syria (Connon) to the Secretary of State, Damascus, 1st Nov. 1950, *Foreign Relations of USA, 1950. Vol. V*, pp.1215- 1217
- (١٢٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، من وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، صورة المرفق من بيان د. محمد معروف الدواليبي رئيس الوزارة المعتقل إلى المفوضية المصرية بدمشق، ٤ فبراير ١٩٥٢
- (١٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، تقرير المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٨ يناير ١٩٥٢
- (١٣٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة إدارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية، بشأن سياسة مصر تجاه سوريا، ٢ يونيو ١٩٥٢
- (١٣١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة الإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية إلى إدارة الصحافة بالوزارة ذاتها، ١٠ يناير ١٩٥٢
- (١٣٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٢ يناير ١٩٥٢
- (١٣٣) الأهرام، ١٢ فبراير ١٩٥٢، ص ١
- (١٣٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٥٢
- (١٣٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٥٢
- (١٣٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة الوزير المفوض المصري بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٣١ مارس ١٩٥٢
- (١٣٧) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ٥ إبريل ١٩٥٢
- (١٣٨) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب وزير مصر المفوض بدمشق إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٥ إبريل ١٩٥٢
- (١٣٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام إلى وكيل وزارة الخارجية، ١٩ مارس ١٩٥٢
- (١٤٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، خطاب زوجة معروف الدواليبي عن طريق وزير مصر في دمشق إلى اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء المصري، ٢ إبريل ١٩٥٢
- (١٤١) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة وزير مصر المفوض في سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية، ٧ إبريل ١٩٥٢
- (١٤٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، كتاب المفوضية المصرية في سوريا إلى وكيل وزارة الخارجية بالقاهرة، ١٩ إبريل ١٩٥٢
- (١٤٣) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، قصاصة صحيفة العصر الجديد (السورية) في ٧ إبريل ١٩٥٢
- (١٤٤) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٤ يونيو ١٩٥٢
- (١٤٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١٥٥٩ (رقم قديم)، ملف رقم ١٣/٣١/٣٧، مذكرة المفوضية المصرية بدمشق إلى وزارة الخارجية بالقاهرة، ٨ يونيو ١٩٥٢